كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الاولى باللغة العربية: تعريف علم الاجتماع السياسي

اسم المحاضرة الاولى باللغة الإنكليزية : definition of political sociology

تعريف علم الاجتماع السياسي :

يعد تعريف العلم ذو قيمة هامة ، ذلك لأنه محاولة لتحديد ماهيته وأهدافه ومجالاته ، ما يساعد على تطوره على يد الباحثين و الدارسين المتخصصين ، إلا أن ذلك ليس بالأمر الهين ، حيث تواجه هؤلاء مشكلة التعريف ، خاصة في مجال العلوم الإنسانية أو الاجتماعية ، نظرا لأن الظواهر الناجمة عن هذه العلوم ذات طبيعة خاصة متغيرة وغير مستقرة إلى حد كبير ، وحيث إن القضايا التي تتناولها تلك العلوم تختلف في طبيعتها ، إضافة إلى اختلاف الأولويات التي يهتم بها العلماء ، واختلاف ظروفهم الموضوعية والذاتية ، فإن ذلك جميعه يؤثر على التعريف الذي يطلقه أي منهم على العلم الذي يدرسه ، فينتج عن ذلك تعريفات مختلفة حسب الزاوية التي يسلط منها كل منهم الضوء على العلم .

من هنا نجد الاختلاف الواضح بين تعريفات علم الاجتماع السياسي ، إلا أن كل منها يصب في مصلحة تحديد أطراف هذا العلم الحديث نسبيا ، ومن هذه التعريفات :

١- علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع ، وبقدر ما يحدد النظام السياسي مسار المجتمع و يضع أسسه وتنظيمه ، فإن المجتمع بدوره يحاول أن يحدد أسس الحكم مع قيمه وأفكاره(١).

٢- ويعرفه البعض ، بأنه ذلك الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية الذي يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة ، وذلك من وجهة نظر مجتمعية ، دراسة امبيريقية علمية).

في إطار توضيح الفروقات بين مجالات واهتمامات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، فقد بين كل من العالمين " لبست " و " بندكس " في مقال مشترك لهما ، أن علم السياسة يبدأ بالدولة ويدرس كيف تؤثر على المجتمع ، بينما علم الاجتماع السياسي يبدأ بالمجتمع ويدرس كيف يؤثر على الدولة(١)، واستنادا إلى هذا التعريف فإننا إذا أمعنا النظر في نظرة الفلاسفة والعلماء إلى الظواهر السياسية على مر الزمن ، نجد أنها

تأرجحت بين محورين رئيسين ، فهناك أولئك الذين انصب اهتمامهم على دراسة المؤسسات السياسية باعتبارها أجهزة السيطرة والحكم ، وبذلك ركزوا على سلوك الحاكم وعلى المؤسسات والأبنية السلطوية ، وهناك أولئك الذين تعدى اهتمامهم ذلك الهدف القريب ونظروا لما يكمن وراء ذلك من ظروف موضوعية ، اقتصادية واجتماعية ، تؤثر في ذلك الواقع السياسي ، ومعنى ذلك أن نظرة العلماء والمتخصصين إلى الظاهرة السياسية قد تكون من زاوية الدولة ، كما قد تكون من زاوية المجتمع ، والنظرة المجتمعية إلى الظاهرة السياسية هي من اختصاص علم الاجتماع السياسي.

٤- أما العالم " موريس جانويتز ف"ق د حاول أن يقيّم التر اث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي ، في محاولة لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة ، تجمع بين كل Empirical Studies، والدراسات الامبيريقية Theoretical من الاهتمامات النظرية : (لذا فقد طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما(٢

أ- التعريف الشامل ، الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي(يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع) ، ويهدف بذلك إلى توضيح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليديا بمعالجة جميع أنماط الحراك ونتائج على كافة السياسات المنظمة ، أي أن مهمة علم الاجتماع السياسي بناءا على ذلك ، هي دراسة كل من التنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي .

ب - التعريف الضيق ، وقد حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه (العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي لكل من الجماعات والقيادات السياسية) .

٥- في حين يرى علماء السياسة ، بأن علم الاجتماع السياسي ، إنما هو محاولة يقوم من خلالها الدارسون والمختصون بدراسة الآثار التي يحدثها ما يدور في البيئة الاجتماعية على النسق السياسي التحتي ، فإن علماء الاجتماع يميلون إلى توصيف موضوع علم الاجتماع السياسي ، من خلال التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية في المجتمع (١).

فعالم السياسة يعر ف علم الاجتماع السياسي ، بأنه ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحية الأخرى للمجتمع ، لذا فإن اهتمامات عالم السياسية نجدها تدور حول الأسباب الاجتماعية

للاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية ، وأثر التغير الاجتماعي على النظم السياسة .
أما عالم الاجتماع فيعرف هذا العلم من زاوية اختصاصه ، حيث نلاحظ أن " لويس
يعرف علم الاجتماع السياسي بأنه (ذلك الفرع من علم Lewisa Coser " كو ز ر
الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل أو بين المجتمعات
، كما يؤدى إلى معالجة الصراع السياسي والاجتماعي الذي بدوره يؤدى إلى تغيير في
عملية تخصيص القوة)(٢)، وفى نطاق هذا التعريف فإن الدراسات تركز على عمليتي
الاتفاق وعدم الاتفاق السياسي وما هي أسبابها الاجتماعية .
- يرى " بو تومور " أن علم الاجتماع السياسي ، هو العلم الذي يهتم بدراسة القوة في
إطارها الاجتماعي(١)، ولا يعنى ذلك أن موضوع القوة هو الموضوع الوحيد الذي يحدد
ماهية دراسات علم الاجتماع السياسي ، بقدر ما يعني أنه الموضوع الرئيس في تحديد
العلاقات بين أفراد وجماعات وهيئات ومؤسسات المجتمع ، فمن يملك القوة يستطيع أن
بمفاهيم أخرى يهتم ، Power يرسم سياسات الآخرين ، ويدل على ذلك ارتباط مفهوم القوة
والنفوذ ، Violence والعنف ،Authority بها علم الاجتماع السياسي مثل : السلطة
. Dominance والسيطرة ، Influence
إذن فإن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يهتم بجملة من القضايا
الأساسية المتعلقة بالنشاط الإنساني السياسي ، التي تدور مجرياتها في إطار المجتمع ،
فتكو ن بذلك ظواهر سياسية ذات طبيعة مجتمعية ، و تدخل بالتالي في إطار اهتمامات
علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع السياسي على وجه الخصوص ، وذلك
لغرض دراستها وفهمها وتحليلها .
نشأة وتطور علم الاجتماع السياسي :
كما أنه ليس هناك اتفاق تام بين العلماء والمتخصصين حول تعريف عام وموحد
لعلم الاجتماع السياسي ، أو الاتفاق حول مفهومه وماهيته ، كذلك ليس هناك إجماع
حول الجذور التاريخية والفكرية لعلم الاجتماع السياسي من حيث بداياتها ، وهذا ليس عيبا حسب رأينا ، لأنه
راجع إلى الخصوصية التي تتميز بها العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،
او لى تشابك وتداخل المعرفة الإنسانية ، وتأثرها بالعوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل
شخصية العالم أو المفكر ، والتي بدورها تنعكس ، بصورة أو بأخرى ، على نتاجه العلمي

والفكري .

ما تقدم ينطبق على علم الاجتماع السياسي ، من حيث تحديد الرواد الأوائل أو الآباء المؤسسين لهذا العلم ، فنلاحظ أن بعضهم يرجعه إلى فلاسفة اليونان ، في حين أن بعض العلماء والمتخصصين يرجعون نشأة علم الاجتماع السياسي إلى عصر النهضة و عصر التنوير ، فيما يرجعه البعض إلى العلماء العرب في عهد أبن خلدون وما بعده .

أن إفلاطون وأرسطو من ، Gaston Bouthoul " فقد أعتبر " غاستون بوتول رواد هذا العلم ، ملاحظا اختلاف كل منهما عن الآخر في اتجاهه الفكري ، كذلك من حيث مفهوم علم الاجتماع السياسي، حيث رأى أنهما يمثلان نز عتين رئيستين للعمل السياسي والمذاهب السياسية ، ففي حين أن إفلاطون يمثل الفكرة المعيارية الص ر فة ، فإن . (علم الاجتماع عند أرسطو بني على الملاحظة والمقارنة(١

إن الدارس لتطور علم الاجتماع السياسي يجد بأن قيام الثورة الفرنسية كان عاملا مهما في إطار تحلل العلاقات المجتمعية التي كانت سائدة ، وظهور نمط جديد من التفكير السياسي ، إضافة إلى حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية اللتين كانتا من العو امل الحاسمة في تكوين المجتمع الأوربي الحديث ، الذي أدى إلى تركيز اهتمام العلماء نحو تحليل وتفسير العلاقات السائدة بين المجتمع والدولة ، أي الموضوع الأساسي الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي ، ترتب عن ذلك وعلى مدى قرن ونصف دخول مفاهيم جديدة إلى الحياة السياسية في مجتمعات الدولة الحديثة مثل : الانتخاب ، والأحزاب السياسية ، والبيروقراطية ، والمجتمع المدني ، والرأي العام ، إلى غير ذلك من المسائل الأساسية التي هي محور اهتمام علم الاجتماع السياسي اليوم .

الرواد الأوائل :

١- إفلاطون (٤٢٧ ٣٤٧ ق.م) : يعد إفلاطون من أوائل المساهمين في إثراء التراث الفكري ، الذي تراكم على مر العصور، وأدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، فبالرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا ، رك ّز جهوده في دراسة الدولة المثالية ، وهذا ما لا يتفق مع اهتمامات علم الاجتماع السياسي، الذي يدرس كما أسلفنا الظاهرة السياسية في إطارها المجتمعي بشكل علمي موضوعي ،

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : ا.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية مجالات الاجتماع السياسي

اسم المحاضرةالثانية باللغة الإنكليزية : aspects of political sociology

... مجالات علم الاجتماع السياسي :

كما هي الصعوبة التي يواجهها الدارس في تحديد تعريف متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي ، كذلك فإن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات – مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية – يفرضها تطور الحياة الاجتماعية ، وتغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعا لذلك التطور ، إلا أن ذلك لا يعفى المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح ، يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي ، ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت علميته ويصبح مستقلا ، و أهمها :

أولا : أن يكون هناك مجال واضح للعلم .

ثانيا : إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الأساسية.

ثالثا : أن يتم تحديد أهداف العلم .

وقد اختلف العلماء المتخصصون في تحديد مفهوم موحد لعلم الاجتماع السياسي ، إلا أن هناك مفهومين يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون هذا العلم ، حيث يتجه أما ، Science of State المفهوم الأول إلى أن علم الإجماع السياسي هو علم الدولة ، Power Study الثاني فيشير إلى أن علم الاجتماع السياسي هو علم دراسة القوة فيشير المفهوم الأول إلى أن علم الاجتماع السياسي إنما يدرس الدولة كنمط حديث للمجتمع السياسي يرتبط بحقبة تاريخية محددة ، بدأت في عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا بعد أنهار النظام الثيولوجي(الديني) القديم ، والذي بانهياره سقطت نظم العبودية ثم الإقطاع ، وبدأ البحث عن شكل جديد للمجتمع خاصة خلال القرن السابع عشر ، فكان ظهور الدولة القومية بشكلها الجديد ، الذي أثار أزمات حول سلطة الدولة ، وشرعية بعض الأفراد في حكم الآخرين ، وظهور إشكالية الحاكم والمحكوم وحدود صلاحيات كل أول من صاغ فكرة سيادة الدولة وسيطرتها على كافة Bodin " منهما ، وكان " بودان النظم الأخرى ، وذلك داخل نطاق الأمة ، حتى يبرر أولوية الدولة وبخاصة في عصر الانقسام الديني(١) ، كما كانت إسهاما أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ، هو بز ، ولوك ،

وروسو ، محاولة جادة لإيجاد حل للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في الحاجة إلى نوع جديد من الاتفاق بين الأفراد يكون بديلا عن الحل الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى ، حيث يمكن إيجاد المعادلة الصحيحة للعلاقة بين المجتمع والدولة .

إن ربط مجال علم الاجتماع السياسي بالدولة القومية ، إنما يعنى تحديد مجال هذا العلم بصورة تاريخية معينة للمجتمعات السياسية ، وذلك يخالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة والمقابلة والتجريب في مجال دراسة المجتمعات(١)، فالدولة إنما تعنى تمييز نوع واحد من التجمعات الإنسانية ومن المجتمعات على وجه الخصوص ،

ورغم أن هذا المفهوم بدأ يغيب عن اهتمامات المتخصصين ، إلا أن البعض لازال يتمسك به .

ويسيطر المفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي هو علم القوة ، على اهتمام غالبية الدارسين والكتاب السياسيين والاجتماعيين ، فهو كما يقول "موريس دوفرجيه " يعد في نظر هؤ لاء (علم الحكم والسلطة) في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط ، وبذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلاقات السائدة بين الحاكم والمحكوم ، بين الأقلية الذين بيدهم السلطة بفضل امتلاكهم زمام القوة ، وبين الأغلبية المأمورة التي يجب عليها أن تفعل ما تؤمر به ، وهذا يستدعى (شرعنة القوة) ، أي إيجاد مبررات امتلاك القوة لممارسة السلطة ، ما يؤدى إلى الصراع من أجل امتلاك القوة المادية والمعنوية ، وقد أكد ماركس بأن الصراع هو محور الاهتمام في دراسة السياسة والحرية ، حيث أن صراع الطبقات هو الواقعة الكبرى خلال تطور التاريخ ، منذ المجتمع البدائي الشيوعي القديم حتى الثورة البروليتارية ، ولن يتحقق حسب رأيه التوافق والتكامل في المجتمع إلا في مجتمع المستقبل الذي تختفي فيه الطبقات كما تختفي الدولة ونظامها السياسي في المجتمع الشيوعي .

المؤيدون للمفهوم الثاني الذي يعتبر علم الاجتماع السياسي (علم دراسة القوة) ، يميلون إلى أن القوة في الدولة لا تختلف بطبيعتها عن ما هي عليه في المجتمعات الإنسانية الأخرى ، ولا تفترق عنها إلا من حيث كمال التنظيم الداخلي ، ودرجة الخضوع والإذعان التي تحصل عليها الدولة ، وذلك بإضفاء السمات التبريرية لتشريع حق الدولة في استعمال القوة ، عن طريق ميكانيزمات خاصة تخلقها الدولة لتنفيذ هذا الغرض ،

وعلى هذا فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم للقوة طبقا للنظرية العلمية ، يعد أكثر واقعية من المفهوم الأول وهو علم الدولة) .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : ا.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربيةاهداف الاجتماع السياسي

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية : goals of political sociology

... أهداف علم الاجتماع السياسي :

أشرنا في موضع سابق ، إلى أنه من الشروط المهمة لعلمية أي علم ، أن تكون له أهداف محددة وواضحة يسعى لتحقيقها ، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل ، له أهداف يعمل على الوصول إليها ، نذكر منها :

أولا : الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار المجردة ، التي من شأنها أن تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية المتخصصة ، والتي عن طريقها يتم تحليل وتفسير الظواهر والقضايا السياسية بصورة علمية محددة ، وكذلك اختبار صحة النظريات بشكل مستمر ودائم .

ثانيا : يسعى علم الاجتماع السياسي لتبني المناهج السوسيولوجية التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وذلك لدراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا ، كما يسعى جاهدا لاستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة .

ثالثا : يركز علم الاجتماع السياسي ، كغيره من فروع علم الاجتماع ، على دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية ، وذلك من حيث بناءاتها و وظائفها في إطار المجتمع ، ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق ، او لى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة ، ومعرفته الأسباب التي تؤدى إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنساق ، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية ، واستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة .

رابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة العلاقات المتبادلة بين النسق السياسي وبقية الأنساق الاجتماعية الأخرى ، حيث يرتبط النسق السياسي بالضرورة بالأنساق الاقتصادية ، والدينية ، والتربوية ، والأخلاقية ، والقانونية ، والعائلية ، وغيرها من الأنساق الاجتماعية ومكو ناتها المختلفة ، والتي يحدد في ضوئها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النسق السياسي بصورة عامة .

خامسا : يهدف علم الاجتماع السياسي ، إلى دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث

ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية المختلفة ، وذلك عبر العصور التاريخية ، مثل دراسة التغير الذي طرأ على الدولة كسلطة سياسية ، وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية ، وعمليات التمثيل والسلوك السياسي للمواطنين ، وغيرها من المؤسسات والنظم السياسية .

سادسا : يهتم علم الاجتماع السياسي بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ أن تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة ، ومن أهم هذه الإيديولوجيات ، الشيوعية (البدائية) ، والماركسية ، والرأسمالية ، والليبرالية ، والفاشية ، والعنصرية ، وصولا إلى الإيديولوجية الجماهيرية (النظرية العالمية الثالثة) ، وهدف علم الاجتماع السياسي هو دراستها وتحليلها ومعرفة خطوطها و أطرها العامة ، ومدى تأثيرها على النسق السياسي في إطار البناء الاجتماعي العام .

سابعا : يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة قضايا ومشكلات التنمية السياسية ، باعتبارها جزءا هاما من التنمية الشاملة ، من ذلك فإنه يدرس الثقافة السياسية ، والتنشئة السياسية ، ومدى مشاركة المواطنين في العمليات السياسية ، وفى صنع وتنفيذ القرار السياسي.

ثامنا : يهدف علم الاجتماع السياسي للتعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية ، التي توجد في مرحلة تاريخية معينة ، أو في مراحل وعصور مختلفة ، وعلاقة ذلك بالواقع

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : ا.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربيةاتجاهات نظرية في العصور القديمة

اسم المحاضرةالرابعة باللغة الإنكليزية : theoretical trends of old ages

أولا : الاتجاهات النظرية في العصور القديمة :

عند دراستنا وتحليلنا للظواهر السياسية بصفة خاصة ، و للظواهر الاجتماعية بصفة عامة ، فإن تلك الدراسة و ذلك التحليل لا يستقيمان إلا إذا ما أخذنا في الاعتبارموضوعين أساسين ، أولهما : هو الرجوع إل ا لل جهود العلمية والفكرية الجب ّارة ، الناتجة عن جهود العديد من المفكرين والفلاسفة في العصور القديمة ، التي سبقت نشأة الدولة بمفهومها الحديث ، أما الموضوع الثاني : فيتمثل في بروز بعض الفلاسفة والمفكرين كرواد في هذا المجال ، لهم توجهاتهم الفكرية التي برزت من خلال الواقع المعاش في مجتمعاتهم ، ولا تزال صالحة للقياس عليها عند معالجة بعض القضايا الأساسية التي يتناولها العلم في عصرنا الراهن .

الفكر السياسي الإغريقي القديم : ٠

فإذا ما نظرنا إلى الفكر السياسي الإغريقي (اليوناني) القديم ، فإننا نلاحظ أهمية الأفكار والتو جهات النظرية لبعض الفلاسفة الذين برزوا في ذلك العصر، ومن أهمهم إفلاطون ، الذي مزجت فلسفته السياسية بين الواقعية والمثالية ، حيث نجد ذلك في مؤلفاته ، أو محاوراته السياسية التي برزت ، مثل (الجمهورية) التي رسم فيها الخطوط الرئيسة للمدينة الفاضلة ، كما أن تحليلاته السياسية في مؤلفيه (السياسي) أو (رجل الدولة) ، و(القوانين) ، محاولة جمع فيها نظريته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية ، فعكست محاولاته طبيعة نظام الدولة دولة المدينة باعتبارها الوحدة السياسية الرئيسة ، كما أن تحليلات إفلاطون عن الطبقات الاجتماعية ، خلقت معادلة اجتماعية واقتصادية ونفسية ، حيث ربط بين الحاجة والطبقة والنفس ، مركزا على البناء الاجتماعي الذي يقوم على أساس طبقي لغرض العمل على إشباع حاجات مجتمع المدينة وتحقيق ذاتية كل طبقة .

إن جوهر أفكار إفلاطون ، هو محاولته تجاوز الواقع المرير الذي يعصف بالمجتمع اليوناني من مشكلات وصعوبات ، والبحث عن مجتمع يخلو من كل المظاهر والظواهر الاجتماعية السلبية ، من هنا جاء كتابه (الجمهورية) ، الذي طرح من خلاله مجتمع

المدينة الفاضلة ، تلك المدينة التي تقوم على الفضيلة والعدالة ، والحكم الصالح الذي تتحقق في ظله هذه القيم المعنوية العظيمة ، وعلى عكس ما يراه السفسطائيون بأن العدالة هي (مصلحة الأقوى) أو (فعل ما هو في مصلحة الأقوى) فإن إفلاطون يرى أنالعدالة (فضيلة عامة وخاصة) ، فالفرد العادل لا يمكن أن يعيش إلا في دولة عادلة ،

.(والفرد الفاضل لا يمكن أن يعيش إلا في دولة فاضلة(١

إذن فإن أبرز أفكار إفلاطون ، التي يرى أنه من شأنها تأسيس المدينة الفاضلة التي تناولها في كتابه (الجمهورية) ، تتمثل في أن الفضيلة هي المعرفة ، والتخصص وتقسيم العمل ، والفئات والطبقات الاجتماعية ، والأنفس ، والعدالة ، والتربية والتعليم ، والرأي العام ، ونظم الحكم ، وعلى هذا الأساس ظهرت طبقات اجتماعية هي(٢ :(

أ الحكام : وهم يمثلون رأس المجتمع أو عقل المجتمع ، ويكون أفراد هذه الطبقة من الفلاسفة والحكماء الذين ينبغي أن تتوفر لديهم الحكمة والشجاعة والعدالة ، وبالتالي فإنهم مؤهلين لممارسة الحكم ، وكان إفلاطون يعتقد أن واجب الحاكم هو أن يحمل الناس على طاعة القوانين بقوتي : الاحترام وهو عن طريق المعرفة ، والخوف وهو بطريقة قوة الحاكم ، ويرمز لهذه الطبقة بالذهب .

ب الجند : ويمثلون قلب المجتمع ، وأفراد هذه الطبقة لهم امتيازات وحقوق وواجبات تتمثل في أحقيتهم بالحكم ، ولكن تحت رقابة وتوجيه ، أما وظيفة هذه الطبقة فهي الدفاع وحماية الدولة داخليا وخارجيا ، حيث تتوفر فيهم ، حسب رأي إفلاطون ، النزعة الغضبية أو الشجاعة ، كما يجب أن يتدربو ا عليها ، وكذلك على عدم الخوف من الموت ، والاعتدال في الأكل والشرب والحب ، ويرمز لهذه الطبقة بالفضة .

ج العمال أو المنتجين : وهم يمثلون الشهوة أو بطن المجتمع ، وهم يتولون مهمة العملية الإنتاجية (زراعية ، حرفية ، تجارية ... الخ) ، وتحتل هذه الطبقة المكانة الدنيا بين طبقات المجتمع ، وقد رمز لها بالحديد أو النحاس .

تأسيسا على ذلك ، فإن إفلاطون يعد بحق (أبو الفلسفة السياسية) ، حيث أثرى الفكر السياسي بمساهماته التي تركت بصماتها على جهود العلماء الفكرية ، وتحليلاتهم السياسية ، رغم ما يؤخذ عليه من محدودية أفكاره التي جاءت انعكاسا لدول المدينة في عصره ، وتأثره بالوضع السائد ، ويمكن أن نوجز مساهمات إفلاطون في الفكر السياسي

بالآتي :

o من أهم أفكار إفلاطون الخالدة فكرة أرستقراطية المثقفين ، بمعنى أن السلطة السياسية يجب أن لا تعطى للأغنى أو الأقوى أو للأكثر عراقة ، ولكن يجب أن تعطى للأكثر تعليما ومعرفة ، وهو ما يعد من الأفكار التي مازالت قائمة في العصر الحالي ، حيث أن التعليم شرط أساس للنخبة الحاكمة .

o كما أن أفكاره في ديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة في تكافؤ الف ر ص ، تعد من الأفكار الخالدة ، حيث نادى بجعل الدولة مؤسسة تعليمية ، بإيجاد نظام للتعليم العام تعطى فيه الفرصة لكافة أبناء الشعب وطبقاته ، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو الجنس .

o وكانت له أفكاره وآراءه في تدهور الحكومات وميلها للانهيار إلى الأسوأ ، نتيجة لتغلب نزعات أدنى عند الحكام (١).

o كان إفلاطون أول من قال بأن المجتمع مكون من أنظمة متصلة الواحدة بالأخرى ، وهذه الأنظمة هي النظام السياسي ، والنظام الأسرى ، والنظام الديني ، والنظام الاقتصادي ، كما أنه يعتقد بأن أي تغيير يطرأ على أحد هذه الأنظمة لابد أن ينعكس على بقية أنظمة المجتمع .

o وضح إفلاطون العلاقة بين الفرد والدولة ، بقوله أن رئيس الدولة الذي ينبغي أن يكون خبيرا بالفلسفة ، يجب أن يضحي بنفسه من أجل خدمة المجموع ، كما يعتقد بأن الجماعة أهم من الفرد ، لذلك ينبغي على الفرد التضحية من أجل تحقيق طموحاتها وأهدافها ، لذا يعده المتخصصين من أول زعماء الاشتراكية و المبشرين بها . كما يعتقد بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق في المجتمع دون اعتماده على مبدأ تقسيم

o العمل والتخصص فيه، إذ أن كل فرد من أفر اد الطبقات الثلاث يجب أن يؤدي العمل المؤهل له من الناحية الور اثية ، كما ينبغي على كل طبقة القيام بعملها الخاص دون تدخلها بمهام ومسؤوليات الطبقات الأخرى ، مما جعل تقسيمه للطبقات الثلاث في المجتمع تقسيما صارما لا يجب على أي فرد الخروج عنه.

الفكر السياسي المسيحي : ٠

كذلك فإن الفكر السياسي المسيحي يمكن تصنيفه في إطار النظرية السياسية

الأخلاقية ، التي يؤكد روادها على ضرورة الربط بين السياسة والأخلاق ، انطلاقا من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة ، مثله في ذلك مثل الفكر السياسي الإغريقي ، ويظهر هذا جليا عندما ١٢٧٤ ، الذي يعده بعض – نتناول الفكر السياسي عند " توما الاكو يني " ١٢٢٥ مؤرخي الفكر السياسي خلال العصور الوسطى المسيحية ، من أهم المفكرين الذين تناولوا أرسطو ونظريته السياسية بالشرح والتحليل ، خلال القرن الثالث عشر الميلادي ، لقد تناول " الاكويني " الأفكار والقضايا السياسية التي أهتم بها أرسطو بصورة عامة ، فظهر ذلك في أفكاره ونظريته عن الدولة والقوانين على سبيل المثال ، فحرص أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية ما جعله يربط عموما بين السلطة أو نظام الحكم والنظام القانوني(١) .

لذا فإن أفكاره كانت تنطوي على أهم الأفكار السياسية التي دارت في العصور الوسطى ، حول العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية ، وحيث كانت تتفاوت شدة هذه الأفكار تبعا لقوة الخلاف بين هاتين السلطتين ، أي بين البابا الذي يمثل السلطة الأولى ، والملوك والحكام الذين يمثلون السلطة الثانية ، ويرى " الاكويني " أن الإنسان هو أقرب المخلوقات لله لأنه يتكون من بدن وروح ، أما المجتمع بشكله الطبيعي فله غاياته وأهدافه ، ويقوم على تبادل الخدمات والمنافع من أجل الحياة الطيبة ، إذن فهو يحتاج إلى هيئة حاكمة تسى ر شئونه ، وعلى ذلك فإن الحكم أمانة في عنق الجماعة كلها ، وسلطة الحاكم مستمدة من الله بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر ، غير أن السلطة يجب أن تكون محدودة ، وأن تسير أعمالها وفقا للقانون(١) .

و قد تناول كتاب الاكويني (حكومة الأمراء) ، توجهاته النظرية التي تجسد فكره الاجتماعي السياسي ، الذي عكس مرحلة احتدام الصراع الضيق بين البابوية والأباطرة، عاكسا أيضا لتأثره الواضح بأفكار أرسطو ، فأكد الاكويني على أهمية القانون في تنظيم شئون المجتمع ، وأهميته في تبرير شرعية وجود السلطة السياسية في إطار من التحليلات الأخلاقية ، وحيث أنه كان يؤكد على أن لا وجود لسلطة سياسية بدون قانون ، فإنه انتقد كثيرا نظام الحكم الاستبدادي ، بل وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم ، على أن تكون المقاومة في إطار شرطين أساسيين هما : أن تكون المقاومة حق

مكفول لكل أفراد الشعب ، وأن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية بحيث تؤدي إلى ظهور نظام حكم جيد ، وهذا ما نجده يظهر في تحليلات علماء الاجتماع السياسي عند دراستهم للحركات الاجتماعية والتحررية كقضايا مهمة في العصر الحديث .

إن اهتمام الاكويني الكبير بالقانون كعامل مهم وضروري لتنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وبين الحاكم والمحكوم ، جعله يبحث عن الأدلة التي تبرر العلاقة الوثيقة بين القانون السماوي والقانون الإنساني ، حيث كان يعتبر القانون جزء من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض ، واهتمامه بالقانون كجزء مهم من نظريته السياسية جعله يدرسه دراسة وافية ، مقسما القانون لأربعة أقسام هي :

١- القانون الأزلي ، الذي يطابق التدبير الإلهي مطابقة عملية ، وهو الحكمة الإلهية التي تنظم الخليقة كلها ، وبذلك يسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الإنسان ، مع أنه ليس غريبا عن إدراكه أو مضادا لفهمه .

٢- . القانون الطبيعي ، الذي يمكن فهمه على أنه انعكاس للحكمة الإلهية في المخلوقات، ويتجلى ذلك في رغبة الإنسان في فعل الخير والحياة الطبيعية ، وقدرته على الإدراك والسعي من أجل الطمأنينة والاستقرار النفسي.

٣- القانون الإلهي ، أو القانو ن المقدس ، و هو الوحي أو التبليغ الذي جاء عن طريق الكتب المقدسة ، ويقوم رجال الدين بنشره بين الناس .

٤- القانون الإنساني ، حيث يرى الأكويني بأن تطبيق القوانين الثلاثة الأولى تطبيقا كاملا على البشر كان أمرا متعذرا ، لذلك هناك قانونا وضع خصيصا ليلائم الإنسان ،

كما أن مصدره إنساني خالص ، وهو تطبيق للمبادئ العظمى لنظام سائد من قبل في العالم ، يتسم بالخصوصية ، أي أنه ينظم حياة الجنس البشرى دون سائر المخلوقات ، كما أنه ناتج عن جهود الناس جميعا من خلال تفاعلهم من أجل المصلحة العامة ، نابع من عقول،ه م وعر فه بأنه : شريعة تستهدف الخير العام ، أملاها العقل ، وصاغها من يرعى شئون الجماعة ، ثم أ شهر ت .

الفكر السياسي الإسلامي : ٠

أما إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين فقد كانت منبعا خصبا أدى إلى تطور وازدهار العلوم السياسية والاجتماعية بوجه عام ، يأتي في مقدمتهم ابن خلدون ، و ابن

الأزرق ، والفارابي ، والكثيرين غيرهم .

لقد ساهم " ابن الأزرق " والمعروف بأبي عبدا لله محمد بن الأزرق الذي توفى سنة ١٤٩١ ، مساهمة فعالة في التأسيس لعلم الاجتماع السياسي ، خاصة في كتابه (بدائع السلك في طبائع الملك)، الذي يعده البعض محاولة جديدة لتنظيم أفكار ابن خلدون في مجال الميدان السياسي والاجتماعي ، حيث ركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية ، مثل السلوك السياسي للحكام والمحكومين ، ونظام الدولة ، وأنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية والحضرية ، كما ناقش أشكال الخلافة والعوائق التي تواجه الملك والخلافة ، وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة ، التي يعدها المتخصصو ن من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي Political Behavior .

٤٠

إن كتاب ابن الأزرق ، الذي قسمه إلى مقدمتين وأربعة كتب ، يعد بلغة علم

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : ا.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربيةاتجاهات نظرية الحديثة

اسم المحاضرةالخامسة باللغة الإنكليزية : theoretical trends of modern ages

إن كتاب ابن الأزرق ، الذي قسمه إلى مقدمتين وأربعة كتب ، يعد بلغة علم الاجتماع السياسي المعاصرة ، دراسة في أنماط السلوك السياسي ، فقد كانت المقدمة الأولى تبحث في تقرير ما يوطن في النظر فيا لملك عقلا ، أما المقدمة الثانية فتتناول تمهيد في أصول من الكلام فيا لملك شرعا ، أما كتبه الأربعة فقد كانت مخصصة لدراسة السياسة من جوانبها المختلفة ، حيث تناول الكتاب الأول حقيقة الملك والخلافة وسائر أنواع الرئاسات ، أما الكتاب الثاني فيعالج أركان الملك وقواعد بنائه ، ويتناول الكتاب الثالث ما يطالب به السلطان تشييدا لأركان الملك وتأسيسا لقواعده ، والكتاب الرابع خصصه لمعالجة عوائق الملك وعوارضه ، أي الصعوبات التي تصادف الحاكم في بناء النظامو ا مكانية تعرضه للانهيار وحدوث تغيرات سياسية ، وبذلك كان هذا التقسيم منطقي إلى حد كبير، حيث يبدأ بالأسس والقواعد العامة التي تقوم عليها معالجة الأنظمة السياسية ، ويتدرج بعد ذلك إلى معالجة مقومات نظام الحكم وأركانه ، ثم يتعرض إلى ما يجب أن يكون عليه سلوك الحكام للحفاظ على نظام الحكم ، ثم العوامل المؤثرة في المحافظة على نظام الحكم القائم ، والصعوبات التي تواجه ذلك ، وكيفية التغلب عليها .

ثانيا : الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة :

الاتجاهات النظرية منذ عصر النهضة : بعد أن كان المجتمع الأوروبي يرزح تحت · وطأة العوائق والقيود التي كانت تحيط به في العصور الوسطى ، فقد شهد تغيرات اقتصاديةك بيرة منذ نهاية القرن الخامس عشر كان لها أثرا كبيرا على الحياة السياسية والاجتماعية ، حيث لم يعد نظام الحكم الذي ساد في الماضي صالحا لحركة التجارة والصناعة التي اتسعت دوائرها ، نتيجة لتقدم وسائل المواصلات وفتح الأسواق الجديدة ، فكانت بداية التغيير بانهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل الثورة البروتستانتية التي مزقت البناء الثيولوجي القديم من داخله ، ذلك البناء الذي يتضمن توجيها أيديولوجيا لواقع متميز المعالم من حيث تفاعلاته وعلاقته وضوابطه وظواهره ونظمه الاجتماعية ، وهى المكونات التي ترجع في مرتكزاتها الأساسية إلى ما تمليه الديانة الكاثوليكية ، وساعد انهيار البناء الثيولوجي القديم إلى انهيار البناءات الاجتماعية الواقعية ، فوجد المجتمع الأوروبي نفسه في حالة من اللامعيارية واللانظامية ، فكان عليه بأن يتجه أفراده إلى التحرر أولا ، ومن

ثم إل ا بل حاجات الواقعية الملح ّة ، والبحث عن واقع جديد في إطار نظام اجتماعي مستحدث على أسس جديدة(١).

إن تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوروبي بما صاحبها من انهيارو ا عادة بناء ، قد خلقت نوعا من التفكير المستنير العلمي بعد سيادة التفكير اللاهوتي في مراحل سابقة ، وقد أسس ذلك لبداية عصر جديد يحترم تفكير الأفراد واستخدام العقل في حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، و معالجة الانحطاط الأخلاقي المسيطر على المجتمع الأوروبي في حينه ، بحيث انعكس كل ذلك على التوجهات السياسية التي طورت على يد العديد من المفكرين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين ، الذين عمدوا ، كما هو الحال لدى الطبقة الوسطى التجارية ، إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية تهدف إلى تنظيم المجتمعات الأوروبية بما يتلاءم مع العصر الجديد .

Social Contract Theories : – نظريات العقد الاجتماعي

برزت نظريات العقد الاجتماعي ، والتي يطلق عليها أحيانا نظريات العقد السياسي ، في أعقاب عمليات الانهيار والتجديد في البنى المختلفة التي تعرض لها المجتمع الأوروبي إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل ، وحيث أن نقطة البداية قد تأسست خلال هذه الفترة ، إلا أن صياغة المجتمع الجديد قد استغرقت الفترة ما بين عصر النهضة وعصر التنوير، أي الفترة التي استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر، وطرحت خلالها تصورات عديدة متباينة ومتناقضة أحيانا ، إلا أنها جميعا تتفق على عدم كفاءة النظام الثيولوجي القديم وتجسداته الدافعية لتنظيم الحياة المجتمعية ، والبحث عن تأسيس نظام جديد يعطي للإنسان مساحة أرحب للمشاركة في صنع النظام الذي يدعم مشاركته في المجتمع ويساعد على النمو الملائم لإمكانياته ، لذا فإن الفكر السياسي خلال تلك الفترة ، خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التي من شأنها أن تعزز الس فيالسياسية ، وتضمن وجود حدود شرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين(١)، تمثل ذلك في الآراء التي جاء بها كل من " هو بز " و " لوك " و " روسو "، فيما كون بعد ذلك نظريات العقد الاجتماعي .

١٦٧٩) : دون شك فإن العالم أو المفكر أو الفيلسوف ، – ـ١ توماس هو بز (١٥٨٨

لابد وأن يتأثر بالظروف والمعطيات الموضوعية والذاتية ، حيث تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية نوعية التفكير والاهتمامات التي يتصدى لها ، وهذا ما حدث ل " توماس هو بز "، حيث كانت تنتشر حالة من الفوضى الشاملة سادت المجتمع الأوروبي بشكل عام ، وعلى وجه الخصوص المجتمع الإنجليزي الذي عايشه " هو بز "، و الذي خضع لمجموعة من الصراعات والحروب الأهلية التي جعلت الحياة السياسية غير مستقرة ، فقد تم إلغاء مبدأ الوراثة المؤكد بالحق الإلهي في مجال العلاقات الاجتماعية ، فأصبحت الأرض تباع وتشترى وترهن ، ومن ثم لم تعد هناك العلاقات التي كانت سائدة حتى القرن السابع عشر بين السادة والعبيد ، بل ظهرت علاقات من نوع جديد أدت إلى ظهور الحاجة للتأكيد على التعاقدات، لذا نجد هو بز يعرف الظلم بأنه عدم إنجاز العهود .

كذلك فإنه فيا لمجال السياسي تم إلغاء مبدأ الوراثة أيضا ، ما دعى هو بز إلى التأكيد على التعاقد الاجتماعي كأساس للحكم الملكي ، وقد أيد أفكار " بودان " عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة التي تضمن أن يعيش الأفراد في إطارها في حالة من المساواة والاتفاق ، ويمكن أن نلخص بعض أفكار " هو بز " في النقاط التالية :

- من أهم أفكاره السياسية ، دراسته للطبيعة الإنسانية ، مستعينا بالمناهج الرياضية والتحليلية والسيكولوجية التي تطورت بها العلوم الطبيعية ، وبذلك استبعد المناهج الميتافيزيقية واللاهوتية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى ، وقد فسر كل من الدولة والمجتمع تفسيرا ماديا ، فقال إن الإنسان وجد نفسه مع الآخرين حيث يعيش الجميع في حالة من الفوضى واللانظامية وغياب الرادع القانوني ، ما أدى إلى انعدام إمكانية العيش بسلام وطمأنينة ، وقد أطلق على هذه الحالة الأولية اسم (الحالة الطبيعية)، التي لا يخضعيخضع فيها الإنسان إلى قوانين الحركة الطبيعية ، بل يكون له عالمه الطبيعي الذاتي الذي يتكون من مجموعة من الغرائز والرغبات والدوافع النفسية التي يسعى لتحقيقها ، إذن فإن مصدر التغيير في الإنسان حسب رأيه ، هو تحقيق الأنانية الفردية .
- لا يمكن أن يكتب الاستمرار للحياة الاجتماعية الطبيعية التي كانت توجد في المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية ، وذلك لوجود دوافع أخرى للإنسان،

تدعوه إلى التحرك نحو الأمن والاستقرار والسلام والتعاون ، حيث ينتقل الإنسان بذلك من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الاجتماع أو المجتمع المدني Civil Society، وذلك لا يتم إلا عن طريق التعاقد الاجتماعي .

o إن حالة الفقر التي كانت تعالج قديما بالإحسان المسيحي ، وحالة البطالة ، أصبح لزاما على الدولة معالجتها بخلق مناشط جديدة أو بالهجرة ،و ا ذا لم يتم ذلك فإن أفراد المجتمع يجدون أنفسهم في حالة حرب مع بعضهم البعض ، والتي أطلق عليها (حرب الكل ضد الكل) .

o علاجا لذلك ، فإن هو بز يدعو إلى دعم الملكية المطلقة ، باعتبارها في نظره ، أكثر الحكومات استقرارا ونظامية ، وهو بذلك لا يهدف إلى دعم الملكية في حد ذاتها بقدر ما يهدف إلى دعم حكومة قوية ، وأن يكون مصدر القانون ليس النظام الاجتماعيو ا نما سلطة الحاكم .

o يرى هو بز بأنه لا حاجة للجماعات الوسيطة بين الفرد والدولة ، كالكنيسة والنقابات، التي ينظر إليها على أنها مصدر لتفريخ الشقاقات ، وأنها تجاوز على سيادة الدولة والحاكم ، و نظرا لانتشار الفردية بسبب سقوط الجماعات الوسطية ، فيجب أن يتم التوازن بسلطة مركزية قوية ومطلقة ، حيث ى عطى صاحب السلطة السياسية أو ذات السيادة ، الكثير من الحقوق والصلاحيات التي تخوله تحقيق مهامه ومسؤولياته ، وذلك عن طريق التعاقد الذي يتم بين المحكومين والحاكم ، ولا ينبغي لأفراد المجتمع ولا يحق لهم القيام بالثورة أو تغيير شكل نظام الحكم ، وعدم استطاعة صاحب السلطة أن يتخلى عن السيادة

الممنوحةالممنوحة إليه ، وبذلك يكون الحاكم هو " اللوفثان " أو الإلهال بشر ي الذي يسيطر سيطرة مطلقة على السلطة والدولة .

الذي يعده الدارسين ، Leviathan " لقد جاءت أفكار هوبز هذه في مؤلفه "التنين لأعماله ، بأنه قد قدم حلا لبناء نظام اجتماعي يتحول بالأفراد من الحالة الطبيعية اللانظامية إلى المجتمع المدني والدولة الحديثة ، إلا أنه كان حلا ديكتاتوريا .

١٧٠٤) : يتفق " لوك " مع " هو بز " في أن الناس يكونون – ـ٢ جون لوك (١٦٦٢ في الحالة الطبيعية قبل التحول إلىا لمجتمع المنظم ، إلا أن نظر ته للأفراد في إطار هذه

الحالة يختلف تمام الاختلاف عن نظرة " هو بز "، فير ى أن للإنسان حقوقا مطلقة ، لا يخلقها المجتمع وا نما أستحقها الإنسان بحكم إنسانيته ، وأول هذه الحقوق الحرية التي عنها تنشأ المساواة والحقوق الأخرى ، وهى حق الملكية والحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما ، كما يرى بأن السلطة السياسية تنشأ بالتراضي المشترك والتعاقد الإرادي ، لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية، وقد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية ، وعهدوا لأحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع واستمراره .

لقد حرص " لوك " بأن يطور أفكار " هو بز " ولكن من منظور مختلف ، لذا فإن مساهمته الفكرية كانت تطويرا لنظرية العقد الاجتماعيأ يضا ، ومن الممكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما يلي :

رغم أن أفكار " لوك " تنطلق من نقطة وجود الحالة الطبيعية مثل " هو بز " ، إلا أنه يختلف معه في تحليله لهذه الحالة ، ففي حين يرى " هو بز " أن الناس في الحالة الطبيعية متوحشين يريد كل واحد منهم أن يقاتل الآخر لإشباع حاجاته ، فإن " لوك " يرى أن الحالة الطبيعية كانت صالحة جدا لحياة الإنسان مع غيره من أبناء جنسه ، يسودها الوئام والطمأنينة والاستقرار ، وتحكمها قواعد عامة كالقوانين الطبيعية التي عرفتها المجتمعات البشرية في تلك الفترة ، حيث أن قانون الطبيعة يحدد تحديدا كاملا كل حقوق الإنسان وواجباته.

ى ر ى " لوك " بأنه رغم تلك السمات الإيجابية المميزة لحياة الأفراد في الحالة الطبيعية ، إلا أن عيبها يكمن في أنها لا تشمل على تنظيم مثل القضاء والقانون المكتوب والعقوبات المحددة ، لذا فإن القانون الوضعي لا يضيف شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة ، إلا أنه يهيئ جهازا للتنفيذ الفعال (١) .

يؤكد " لوك " على ضرورة الفصل بين الكنيسة والدولة والعمل على سيادة الحرية في إطار تأكيده على قيام المجتمع المدني ، كما أيد الملكية الخاصة باعتبارها حق مكفول للجميع ، وهي حق طبيعي يقوم أساسا على العمل وليس التملك أو الحيازة فقط .

على عكس " هو بز " الذي يرى بأن حالة الفطرة الأولى ، أي الحالة الطبيعية ، تحكمها الأهواء والغرائز والأنانية ، وبذلك رأى بأن التعاقد يجب أن يتم على أساس أن يتنا ز ل

الأفراد عن كل حقوقهم للحاكم الذي تكون له السلطة المطلقة ، فإن " لوك "ى ر ى بأن حياة الأفراد في الحالة الطبيعية يحكمها العقل ، لذلك فإن الأفراد لا يتنازلون في العقد المبرم مع الحاكم عن كل حقوقهم الطبيعية إلا بالقدر اللازم لكفالة الصالح العام .

في حين أن العقد الاجتماعي عند هو بز يتم بين الأفراد فقط ، فإن الحاكم في رأي "لوك" يكون طرفا في التعاقد ، وبذلك يكون الحاكم ، فردا أو جماعة ، مقيدا بالاتفاق المتعاقد عليه لا يمكن له الخروج عنه .

يلتزم الحاكم ، أو السلطان ، باعتباره طرفا في العقد ، بتسخير سلطته في تحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد ، في حين أنه إذا أخل بالالتزام فإنه يحق للأفراد فسخ العقد والثورة عليه .

يعد المتخصصين " لوك " من مؤسسي النظام الملكي (المقيد) ، أو ما يسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي الآن بالملكية الدستورية ، لذلك فإن الحل الذي قدمه لمشكلة بناء النظام السياسي في المجتمعات يعد من المنظور التقليدي حلا ديمقراطيا .

١٧٧٨) : مثل غيره من المفكرين تأثر " روسو " – ٣- جان جاك روسو (١٧١٢ بالظروف الموضوعية التي سادت مجتمعه الذي يعيش فيه ، فتأثر بالواقع السياسي

فرنسا من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ، لجأ "روسو" إلى بناء القوة أو النسق الطبيعي في المجتمع ، حتى يستطيع أن يطلب من الأفراد الخضوع الكامل له ، وهذا ما تجلى في تركيزه علىا لإر ادة العامة التي لا تتجز أ ولا تغترب ، وهي غير محددة النطاق ، كما أنها تتطلب ولاء وطاعة من قبل الفرد في المجتمع ، بذلك يلتزم كل مواطن بأن يقدم للدولة كل ما تطلبه منه ، ويؤكد أن الحضور الكامل للدولة في حياة الفرد لا يعتبقره را ، وا نما يعتبر أساسا ضروريا لحريته(١) .

نظرا لاستحالة العو دة إلى الحالة الطبيعية الأولى ، ولظهور الطمع والحسد والأنانية والسرقة والقتل في حالة المجتمع ، فقد أضطر المجتمع إلى تنظيم شئونه عن طريق التعاقد الاجتماعي بين أفراده ليعيشوا حياة يتوفر فيها كل ما يشبع حاجاتهم الأساسية من خلال إطاعة القانون الذي يصون حريتهم ويحميهم من العدوان ، فيتنازل كل فرد عن أنانيته لمصلحة الجميع ، أي ما يسمى الآن بالمصلحة العامة ، لكي يضمن حقوقه التي

كفلها له القانون ، وتقوم التربية بجانب القانون بدور هام في تثبيت القيم الاجتماعية والأخلاق العامة حتى يمكن أن يستمر المجتمع ويحتفظ بتوازنه ، والدولة هي الهيئة التي تشرف على سيادة القانون(٢)، وبذلك فقد قدم " روسو " حلا لمشكلة بناء النظام السياسي يقترب من الديمقراطية الشعبية المباشرة .

الاتجاهات النظرية في العصر الحديث : شهدت الفترة التاريخية التي عايشتها · المجتمعات الأوروبية ، والتي أتفق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير والممتدة تقريبيا حتى نهاية القرن السابع عشر ، الكثير من الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية ، التي أدت إلى انتقال تلك المجتمعات نقلات نوعية كبيرة ، كما تجسدت أهم نتائجها كذلك خلال القرن الثامن عشر ، التي كان من أبرزها قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩) ، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الصناعي في بريطانيا ، و شهدت ألمانيا) خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا ، فقد أدى تعدد هذه الأحداث ال

والسياسية

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : ا.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع السياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربيةاتجاهات نظريةالمعاصرة

اسم المحاضرةالرابعة باللغة الإنكليزية : theoretical trends of contemporary ages

الاتجاهات النظرية في العصر الحديث : شهدت الفترة التاريخية التي عايشتها ·
المجتمعات الأوروبية ، والتي أتفق على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير والممتدة تقريبيا حتى نهاية القرن السابع عشر ، الكثير من الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية
والثقافية ، التي أدت إلى انتقال تلك المجتمعات نقلات نوعية كبيرة ، كما تجسدت أهم نتائجها كذلك خلال القرن الثامن عشر ، التي كان من أبرزها قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩) ، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي الصناعي في بريطانيا ، و شهدت ألمانيا)
خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا ، فقد أدى تعدد هذه الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الاجتماعية والثقافية ، وذلك مع بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن
التاسع عشر، إلى ظهور مجموعة من النظريات السياسية التي تم تصنيفها في إطار النظريات السياسية الحديثة ، وقد كانت انعكاسا لمرحلة تاريخية وسياسية جديدة وهي مرحلة العصر الحديث.
خلال هذه المرحلة الحديثة ، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث ، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عن ملامح الحياة في المجتمعات الحديثة وخاصة في الوقت الحاضر(١).
وكما هو متبع في هذا الكتاب ، سنعرض نموذج واحد من النماذج النظرية التي برزت خلال هذه المرحلة ، وكان لها تأثيرات لاحقة امتدت خلال قرون من الزمن ، بل ومازال الجدل حولها إلى الآن بين مؤيد ومعارض ومردد وناقد ، كما هو الحال حول المواضيع والتوجهات النظرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة ، حيث أن الاختلاف في وجهات النظر العلمية هو أساس تقدم هذه العلوم .
النظرية الماركسية :
شهد القرن التاسع عشر طرح أفكار سياسية متعددة تبلورت في العديد من النظريات ، منها الليبرالية النفعية ، والاشتراكية المثالية ، حتى جاء " كار ل ماركس " (١٨١٨ ١٨٨٣-)، ليضيف نظرية جديدة سميت نسبة إليه بالماركسية ، فقد تأثر في ذلك بأحوال ألمانيا التي ولد بها ، وبالأحوال السيئة التي كانت تعيش بمقتضاها الطبقة العاملة ،

خاصة ما نتج عن التصنيع وعدم نيل الطبقة العاملة لثماره ، كما تأثر بعدم تطبيق المساواة التي تعد أساس الديمقراطية الغربية ، وقد كانت أفكاره تؤكد على أن النظام الليبر الي ، الذي كان سائدا في الغرب ، لم يعد يتمشى مع مرحلة التصنيع ، وأن ذلك النظام لا يمكن إصلاحه وا نما يجب إحلال بديل عنه . لقد كان للعديد من العوامل الأثر الفعال على أفكار " ماركس " ، فقد أنتقل من

ألمانيا إلى انجلترا التي عاش فيها معظم حياته منفيا ، و درس القانون ثم التاريخ والفلسفة ، وعمل بالصحافة ، وعندما أغلقت الصحيفة التي كان يعمل بها ، رحل إلى باريس ودرس الاقتصاد السياسي ، وقد ط ُرد من باريس فلجأ إلى بروكسيل ، وقد شاركه أفكاره الثورية التي تميز بها زميله وصديقه " فردريك إنجلز " ، كما أنه مارس السياسة منذ صغره – في نحو الثلاثين من عمره – عندما قام مع صديقه إنجلز بكتابة أهم أعماله (بيان الحزب بالشيوعي) بتكليف من (عصبة الشيوعيين) وهي جمعية عمال أممية سرية ، وذلك في مؤتمرها المنعقد بلندن في نوفمبر ١٨٤٧ ، حيث ن شر هذا العمل بعدة لغات ، كما أن من أهم مؤلفاته أيضا والتي تبلورت من خلالها أهم أفكاره النظرية ، كتاب (رأس المال) ، و(الإيديولوجية الألمانية) ، و(الصراعات الطبقية في فرنسا) ، و (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) ، و غيرها العديد من الأبحاث والمؤلفات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية .

ويمكن أن نلخص إسهامات " كارل ماركس " النظرية في الآتي :

ف سر المجتمع تفسيرا ماديا بحثا ، لاغيا كل التفسيرات الميتافيزيقية – اللاهوتية التي كانت سائدة في العصور القديمة .

من الناحية الفلسفية فقد أخذ عن " هيجل " فكرة الديالكتيكية أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقا لعملية ديناميكية وليست استاتيكية جامدة ، وان هذه العملية تتكون في شكل متناقضات والتوليف بينها ، إلا أنه اختلف عن " هيجل " الذي طبق ذلك على الأفكار الصرفة ، أما " ماركس " فقد طبقها على السلوك الام دي ، حيث ير ى أن المادة هي أساس الوجود ، وتبلور عن ذلك ثلاثة أسس قامت عليها الجدلية المادية : (الماركسية وهي(١

١- قانون وحدة الأضداد وصراعها ، القائم على الإيمان بأن كل شيء يحتوي نقيضه ،

أي يحتوي على الشيء وضده أو السالب والموجب ، وأن هذا التناقض يولد الصراع الذي يؤدي إلى التطور ، وينطبق ذلك عل ا بل نظام الرأسمالي ، ير ى ماركس أنه قائم على

طرفين هما : البرجوازي الذي يمتلك وسائل الإنتاج ، والعامل (ال بروليتار ي) ، وهما متناقضان ومتضادان ومتصارعان ، ومن تصارعهما يتم التقدم ويسير التاريخ وفقا للحتمية التاريخية ، من مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ومنها إلى الشيوعية .

-٢ قانوتنح و ل التغيرات الكمية إلى نوعية أو كيفية ، حيث أن التاريخ – المتمثل في الصراع الطبقي – في انتقاله من مرحلة إلىأ خر ى ، يمر في أول الأمر بتغيرات كمية ليس لها تأثير كيفي كبير أو واضح، ولكن تراكمها يحدث فجأة تغييرا كيفيا يكون عن طريق الثورة التي تغير المجتمع وعلاقاته تغييرا كيفيا .

-٣ قانون نفي النفي أو سلب السلب ، الذي بموجبه ينتقل التاريخ من مرحلة إلى مرحلة ، وكل مرحلة هي نفي للمرحلة السابقة عليها ، فبعد مرحلة الشيوعية الأولى أو البدائية جاءت مرحلة العبودية نفي لها ، ومرحلة الإقطاع نفي لمرحلة العبودية ، ومرحلة الرأسمالية نفي لمرحلة الإقطاع ، ومرحلة الاشتراكية نفي لمرحلة الرأسمالية، وير ى ماركس أن مرحلة الاشتراكية هي نفي النفي ، أي نفي للرأسمالية التي هي بدورها نفي لسابقتها ، وهكذا ،ك ما ير ى أن كل مرحلة لا تنفي سابقتها فقط ، بل أنها تظهر متناقضات لا تحل إلا عن طريق عنصر جديد يتضمن الجانب الايجابي أو الصالح من المرحلة التي يجب أن تزول ، لذلك فإن كل مرحلة لاحقة تعتبر أسمى من سابقتها .

من الناحية التاريخية ، فإنم اركس ير ى أن العالمل امادي هو العالم الحقيقي وا نِ الأفكار والمشاعر هي انعكاس للحقيقة ، وقد قسم تاريخ البشرية إلى خمس مراحل رئيسية ، وذلك طبقا لعلاقات الإنتاج القائمة بين من يملك وسائل الإنتاج والمشتغلين بالإنتاج ، وهذه المراحل هي : مرحلة الشيوعية الأولى ، أي مرحلة المجتمع البدائي وشيوع الملكية ، ومرحلة العبودية التي ظهرت في المجتمع الإغريقي والروماني عندما ظهرت الملكية الخاصة وبالتالي نظام الرق والعبيد كطبقة ، وظهور نظام الأسياد كطبقة أخرى ، حيث بدأ الصراع بين العبيد وأسيادهم ، ما أدى إلى ظهور نظام جديد ناتج عن ذلك الصراع ، ثم مرحلة الإقطاع أو مجتمع القرون الوسطى الإقطاعي ، وتميزت هذه المرحلة بوجود الملكية الخاصة وبوجود الطبقات كسابقتها ، إلا أن الطبقات التي وجدت بها هي طبقة

النبلاء وأمراء الإقطاع وطبقة العبيد ، وبتطور التكنولوجية الحديثة حينها تكونت طبقة جديدة وهي طبقة البرجواز ية التي بدأت في وقتها ثورية ، ونشأ بينها وبين طبقة النبلاء صراع أنتج نظام آخر ومرحلة جديدة ، فظهرت مرحلة الرأسمالية أو مرحلة المجتمع الرأسمالي ، ذلك النظام الذي نتج عن انتصار الطبقة البرجوازية التي حطمت النظام الاقتصادي الإقطاعي .

و ير ى ماركس أن النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في طياته ، حيث أوجد طبقة ثانية تتعارض مصالحها مع مصالح الطبقة البرجوازية وهي طبقة العمال ، أدى ذلك إلى تميز هذه المرحلة بوجود طبقتين متعارضتين ، و بتعدد أوجه النشاط الاقتصادي وتنوعه ، وكذلك بالتطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج .

أما المرحلة الأخيرة كما يرى ماركس ، فهي النظام الاشتراكي أو مجتمع المستقبل الاشتراكي الذي سيرث النظام الرأسمالي ، وهو أولى خطوات الشيوعية التي ينشد تحقيقها ، كما ير ى أن هذا النظام حتمي الحدوث وفقا للمادية التاريخية ، ويتميز هذا النظام بسيادة طبقة واحدة هي طبقة البروليا تر يا ، وذلك بعد تحقق الوعي الموضوعي للبروليتاريا ، بحيث تصبح المصالح النسقية وليست الطبقية هي المقياس الحقيقي لوعي السلوك الإنساني ، ثم قيام ثورة البروليتاريا التي يعدها ماركس بداية التاريخ ، حتى يتم التحول إلى الشيوعية وتختفي الطبقية نهائيا ، وعليه فإن قمة الجدلية والتطور التاريخي هي قيام مجتمع شيوعي يختفي فيه الاغتراب ، أي الرجوع إلى الشيوعية البدائية الأولى .

الاتجاهات النظرية في الفكر الجماهيري : الفكر الجماهيري الجديد الذي تناوله الكتاب · الأخضر ، والذي جاء في إطار النظرية العالمية الثالثة ، يتميز بالتقدم النوعي فيما يخص المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع السياسي ، حيث تقدم النظرية الجماهيرية حلا متكاملا للقضايا السياسية التي تواجهها المجتمعات البشرية ، فضلا عن الحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في بناء النظام المجتمعي السليم ، فلم تكتفي هذه النظرية بطرح المشاكل وا ضافة الأسئلة حول تلك المشاكل التي تواجهها الجماهير الشعبية المبكّ لة بقيود

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الالسابعة باللغة العربية: القوة والسلطة

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : strength and power

القوة :

مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي ، بل هو المفهوم الذي تدور حوله أغلب الدراسات والتحليلات التي تهتم بالتفاعل بين النظم والأنساق الاجتماعية ، ورغم ذلك ، فإن الاختلاف حول تحديد هذا المفهوم واضح وجلي من خلال مساهمات العديد من العلماء ، وكذلك من خلال استخدام مصطلح القوة بصفة عامة ، أو عند التصدي لأنواع القوة ، مثل القوة الاجتماعية ، أو القوة السياسية ، أو القوة الاقتصادية ، أو القوة الدينية ، وما إليها .

ف ا لق وة تعر فها المعاجم بأنها كل قدرة يمكنها أن تحدث أثرا ، والقوة الاجتماعية ، هي كل دافع فعال يؤدي إلىال عمل الاجتماعي ، وهي إر ادة الفرد في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها ويتعامل معها ، كما أنها تعني نجاح الفرد في تحقيق إرادته حتى لو تناقضت وتضاربت مع إرادة الآخرين في المجتمع ، كما أن القوة تؤثر في قدرة الناس على جعل العالم يستجيب لمصالحهم وطموحاتهم ، وتسمح القوة لبعض الناس من فرض إرادتهم على الآخرين ، وهي أيضا تمنع بعض الناس من الحصول على المهارة والتدريب والمعرفة وكذلك الموارد الاقتصادية التي يحتاجونها .

من المفاهيم واسعة الانتشار في تراث ، Force أو Power يعد مفهوم القوة بمعنى علم الاجتماع الغربي ، وا ذا ما أصبح هذا الانتشار بشكله الأوسع في علم الاجتماع العام أو علم الاجتماع السياسي في الكتابات المعاصرة والحديثة ، فإنه قد أستخدم أيضا منذ القدم في زمن الفيلسوف أرسطو ، خاصة في الأدب السياسي ، حيث درج على استعماله في الحديث عن الشؤون السياسية الداخلية ، ويستعمل مفهوم القوة على مستويات ثلاث :

- ا لمستو ى الفردي والعلاقة بين الأشخاص .

- مستوى الجماعة الاجتماعية والعلاقات بينها .

- مستويا لدولة والنظام الدولي ، حيث يمثل مفهوم القوة ر كيزة رئيسية في دراسة العلاقات الدولية .

إن ماهية القوة في حد ذاتها ، تعد ميدانا خصبا للبحث في إطار علم الاجتماع السياسي ، ما دعى الكثير من العلماء في هذا الميدان إلى طرح نظريات خاصة لمجال القوة ، باعتباره مفهوما رئيسيا يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى التي تندرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسي ، وذلك مثل : السلطة ، والنفوذ ، والعنف ، وغيرها مما يحتاج للكثير من المعالجات النظرية ، وفي هذا الإطار ، يحدد " بو تومور " وذلك في إطارها ، Power علم الاجتماع السياسي ، بأنه العلم الذي يعنب دارسة القو ة الاجتماعي ، ويقصد بالقوة ، هي قدرة أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل من أجل اتخاذ وتنفيذ القرارات ، وذلك بشكل أوسع ، وتحديد نظم وجداول العمل .(من أجل صنع القرار(١

ويعتبر " ماكس فيبر " القوة نوعا من ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الأفراد على الآخرين ، ويعرف " بكلي " القوة بأنها الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما ، أو جماعة ، على أفعال الآخرين ، لتحقيق هدف معين دون موافقتهم ، وقد يكون هذا الهدف ضد إرادتهم أو بدون معرفتهم أو فهمهم ، وتستخدم في ذلك ميكانيز مات عديدة ، منها العنف ، أو إصدار الأوامر ، أو الإشارة إلى الجزاءات .

أما القوة السياسية ، فهي مصطلح يشير إلى السلطة السياسية ، أي القوة القانونية للدولة ، بمعنشسر عية القوة أو القوة المشر عة ، وهي تتضمن اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم طاعة الدولة ، ومن حق الدولة أن تمارس القوة والنفوذ عليهم ، لذلك فإن بعض العلماء يعد السياسة بأنها دراسة علاقات القوة بين الناس ، إن القوة السياسية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة ، فهي بذلك أوسع نطاقا من العنف بأشكاله المادية والعسكرية ، أي أنها النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية ، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

هذا ما يؤكده الاتجاه الذي كان سائدا خلال القرن السادس عشر عند " مكيافللي " على وجه الخصوص ، ويؤكد هذا الاتجاه أن السياسة هي القوة ، وبهذا المعنى تكون دراسة السياسة – كما أشرنا سابقا – هي دراسة علاقات القوة بين الناس من حيث صورها وأشكالها والنظم التي تكون معبرة بنائيا ووظيفيا عن هذه الصور والأشكال ، و يميل

أصحاب هذا الاتجاه إلى النظر إلى علم السياسة على أنه مفرغ من أي محتوى أخلاقي ، حيث أن السياسة عندهم تعني السيطرة ، وما يجب أن يقوم به علماء السياسة هو ملاحظة الواقع ووصفه وتحليله ، إلا أن القوة من منظور شامل يرتبط بها كل سلوك إنساني بصورة أو بأخرى خلال عمليات التواصل والتأثير المتبادل ، حيث أن ظاهرة القوة تتخلل كافة الأنشطة الاجتماعية(١).

ثانيا / السلطة :

المفهوم العام للسلطة : بداية يجب أن نشير إلى أن تناولنا لأي مصطلح من المصطلحات ، أو مفهوم من المفاهيم السوسيولوجية ، ما هو إلا لغرض البحث والدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى ماهية ذلك المصطلح أو المفهوم ، حتى نستطيع أن نحدده بشكل علمي وذلك لغرض استخدامه في تحليل وتفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية ، إلا أن ذلك لا يعني الفصل الكامل بين تلك المصطلحات والمفاهيم المختلفة ، حيث أن تركيب وتعقيد الظاهرة الإنسانية بصفة عامة ، والاجتماعية بصفة خاصة ، يجعل تلك المصطلحات والمفاهيم كذلك مرك بة ومتداخلة ، لا تتعارض في غالب الأحيان ، بقدر ما تكون مكملة لبعضها البعض في تفسير النظم الاجتماعية .

على هذا الأساس ، ونظرا لأن مفهوم السلطة يعد من أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداما في إطار علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، فإن الدارسين والعلماء والمتخصصين ، رغم الاجتهادات الكبيرة في هذا المجال ، لم يتفقوا على تحديد هذا المفهوم اصطلاحا ، بل أن الكثير من الآراء والاجتهادات تتباين مع بعضها البعض أحيانا ، وقد تتضارب أحيانا أخرى .

فرغم الاهتمام الكبير والاستخدام الواسع لمفهوم السلطة في إطار الدراسات والأبحاث السوسيولوجية ، إلا أننا نلاحظ بوضوح التداخل في استخداماته ، وا حلاله بديلا بعض الأحيان لمصطلحات ومفاهيم أخرى ، مثل الدولة ، والحكومة ، والقوة ، والنفوذ ، والسيطرة ، على سبيل المثال ، حيث نر ى أن بعض العلماء استخدم مفهوم السلطة كمرادف ، بل وبديل في بعض المرات ، لمفهوم الدولة ، في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة المشر عة ، فالسلطة لا تتوقف على استخدام القوة فقط ، بل وعلى شرعيتها أيضا ، فرغم أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور ،

إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر ، وان ينصاع هذا الطرف الآخر للأوامر وحسب ، عند ذلك تكون العلاقة علاقة قوة يسودها الإجبار والإكراه ، وتوجد إشكالية التداخل بين مفهومي السلطة والنفوذ ، فإذا كانت السلطة تعني القوة الشرعية ، فإن النفوذ هو الاستطاعة والقدرة على التأثير ، فالسلطة هي نفوذ مشروع بينما النفوذ هو سلطة غير مشروعة .

إن موضوع السلطة قديم قدم المجتمعات البشرية ، حيث لا يمكن أن نتصور أي تجمع إنساني دون أن تكون به سلطة بأي طريقة من الطرق ، فمنذ المجتمع اليوناني القديم نجد إشارات واضحة في فكر " أرسطو " عندما تناول موضوع الدولة المدينة ، حين أشار إلى إن شرعية الدولة تقوم على السلطة ، وشرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود ، وير ى أن سلطة السيد على العبد هي لمصلحة العبد ، مع أن مصلحة السيد ومصلحة العبد تتماثلان حينما توكن المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعى ن للسيد وللعبد المستوي الذي يشغله كل منهما ، ويشير إلى أن سلطة الوالد على الأسرة غايتها مصلحة الخاضعين لها ، أو أنها مصلحة مشتركة .

كما يرى" أرسطو" في السلطات العامة ، حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة ، بأن لكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره ، ومن الطبيعي أن يرى الجميع التناوب في مباشرة السلطة شرعيا ، ويقر ون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم مثلما سبق لهم الفصل في مصالحه ، لكنهم فيما يعد ، قد توحي إليهم المزايا التي تجلبها السلطة وا دارة المرافق العامة بالرغبة في أن يبقوا في السلطة دائما بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها ، فتصبح سلطتهم مستمدة من رغبتهم الخاصة .

فمن البديهي إذن أن يقال إن الدساتير كلها التي تقصد المنفعة العامة صالحة ، لأنها تراعي العدل ، وكل الدساتير التي تقصد المنفعة الخاصة للحاكمين ليست إلا فسادا للدساتير الصالحة ، فإنها تشبه سلطة السيد على العبد ، في حين أن المدينة على الضد من ذلك ، ليست إلا جماعة من الناس الأحرار.

و تجدر الإشارة ، إلى أن تطور الفكر الاجتماعي وتقدم الفكر السياسي ، وصولا إلى الفكر الجماهيري ، أثبت أن هذا التقسيم الطبقي ، والتمييز بين الحكام والمحكومين هو الذي خلق العلاقات الظالمة ، التي تعاني جراء نتائجها المجتمعات البشرية ، والتي ما

زالت تعمل جاهدة لتصحيحها .

وقد يختلف مفهوم السلطة من مجتمع لآخر ، ومن تقاليد سياسية لأخرى ، وهو مركب من عناصر مادية ومعنوية ، وتبعا لذلك فإننا نجد مجموعة من التعريفات ، نذكر منها : تعريف " والتر بكلي

الآخرين لتحقيق غايات جمعية ، معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم ، وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي هو حالة سيكولوجية تعبر عن تنسيق أو تطابق في التوجه نحو الهدف لدى كل من الطرفين ، الممارس للسلطة ، والممتثل لها ، أي أن الرغبة في الوصول إلى الغايات والأهداف المجتمعية تجعل هناك نوع من التوافق في الوصول إلى المصلحة العامة العليا ، وهذا ما يجعل الجهة الآمرة ، أي التي بيدها السلطة ، تضمن امتثالا طوعيا ممن يشملهم الطرف الثاني ، أي الجهة المأمورة ، ويأتي ذلك من دوافع نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى إلى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق .

ـ أما " بيرودف ى"عر ف السلطة ، بأنها قوة في خدمة فكرة ، إنها قوة يولدها الوعي الاجتماعي ، وتتجه تلك القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام المشترك ، قادرة على أن تفرض علىأ عضاء الجماعة ما تأمر به ، وير ى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة ، ولكنها قوة ذات الفكرة نفسها .

وهنا تكون السلطة مرادفة لمفهوم القوة ، إلا أنها ليست القوة القهرية ، بل القوة المقبولة اجتماعيا ، لأن استخدامها يأتي في إطار البحث عن المصلحة العامة التي تهم كل أفراد المجتمع ، لذا فإنها حق لبعض الأفرادل ممارسة القوة وا صدار الأوامر والتعليمات.

بأنها القوة الطبيعية أو الحق ، Authority -وى عر ف الدكتور أحمد زكي بدوي السلطة الشرعي في التصرف وا صدار الأوامر في مجتمع معين ، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي ، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا ، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته ، إلا أنه يشير إلى أن التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها ، يؤدي إلى إساءة استعمالها ، ويطلق على من يتصف بهذا الاتجاه أنه استبدادي ، أي أنه لا يستمد سلطته من إرادة الشعب ، بل يفرضها على الناس بالقوة .

فإنها القدرة أو القوة التي تمكن من السيطرة على : Power ـ أما تعريفه الآخر للسلطة

الناس ، ومن الضغط عليهم ورقابتهم ، للحصول على طاعتهم ، والتدخل في حريتهم وتوجيه جهودهم إلى نواح معينة ، وفي مقارنة منه لأفكار " ماكس فيبر " ، فإنه يشير إلى

أن السلطة هذه ت ستمد من شخصية الحائز عليها أو من التقاليد ، أو كنتيجة لاحتكار الثروة ، أو من القوة العسكرية .

و ا ذا ما نظرنا إلى المصطلحين باللغة الإنجليزية ، نجد أن المصطلح الأول وهو (Political) ليس له أي معنى سياسي إلا إذا أضيفت له كلمة (Authority) أما ، فهو يعني السلطة المجردة ويعني كذلك السلطة السياسية ، (Power) المصطلح الثاني أي سلطة الدولة .

مقومات السلطة :

أشرنا سابقا إلى أن مفهوم السلطة بشكل عام ، يعني أنها علاقة مجتمعية ذات طبيعة أمرية ، و ترتكز هذه العلاقة السلطوية على ثلاث مقومات أساسية لا بد منها لاكتمال بناء السلطة وهي(١):

١- طرفي السلطة :ب اعتبار أن العلاقة في إطار السلطة هي علاقة أمر ية ، أي وجود آمر و مأمور ، فلا يمكن أن نتخيل أن تقوم السلطة بطرف واحد ، فمن البديهي أن يكون هناك طرفان ، يمثل الطرف الأول الجهة الآمرة ، ويمثل الطرف الثاني الجهة المأمورة ، أي قيام الطرف الآمر بإصدار الأوامر ، باعتباره الجهة التي تضطلع بالمهام والمتطلبات السلطوية ، أي أنها الجهة المعنية بممارسة السلطة ، لذا فإنها تقوم بهذا الدور التخصصي ، في حين أن المتوقع من الطرف الثاني هو تنفيذ تلك الأوامر .

ويجب أن نشير هنا ، بأن هذا يهم الديمقراطيات التقليدية ، ولا يشمل النظام الجماهيري ، الذي يمارس فيه كل الشعب السلطة وله السيادة .

٢- وجود الإطار المؤسساتي للعلاقة السلطوية : إن العلاقة السلطوية بين الآمر والمأمور ، أو الحاكم والمحكوم ، لا تعني فقط وجود طرفين لغرض التوزيع السلطوي شكلي الطابع ، لأن وجود العلاقة بين هذين الطرفين تخضع في طبيعتها لمبدأ الأمر

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: المشاركة السياسية

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : Political participation

المشاركة السياسية :

نعتقد بداية ، أن مفهوم المشاركة السياسية مازال يكتنفه بعض الغموض ، من حيث ماهيته واستخداماته ، رغم أن المشاركة السياسية من المواضيع والقضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل ، فمنذ أن برز هذا المفهوم لأول مرة ، وذلكإب ّانا لثورة الفر نسية (١٧٨٩) ، وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج طبقة الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع ، لذلك أرتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع من الجماهير لبعض الحقوق السياسية ، ويعني ذلك تحديدا المشاركة بعمليات الانتخابات فقط .

و رغم اختلاف وجهات النظر ، التي تتصادم أحيانا ، حول تفسير ماهية ومفهوم المشاركة السياسية ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تعريفات المفكرين والعلماء الديمقراطيين التقليديين ، و مفهوم المشاركة السياسية في الفكر الجماهيري ، الذي ينادي بسلطة الشعب التي يمارسها بشكل مباشر دون نيابة أو تمثيل ، حيث يساهم في صنع وتنفيذ القرارات عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، إلا أن كثير من علماء ودارسي علم الاجتماع و علم السياسة ، يتفقون مع الأفكار الرئيسة والدلالات الواردة في التعريف الذي يقول : أن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس ، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع ، كما أنها تعد فوق هذا وذاك ، مؤشرا قوي الدال ّة على مدى تطور أو تخل ّف المجتمع السياسي ، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بصفة عامة ، والتنمية السياسية على وجه التحديد .

فعندما نستعرض بعض التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية ، نكتشف مدى التباين بين أفكار المهتمين بهذا الموضوع ، ومدى تأثر كل منهم بالثقافة العامة والثقافة السياسية للمجتمع الذي يعيش فيه ، كما نلاحظ أوجه القصور للديمقراطية الغربية التقليدية ، التي ساهم علماؤها ومفكروها في تحديد معنى المشاركة السياسية حسب ما يتلاءم مع النظم

السياسية السائدة في تلكل ا مجتمعات ، مع أن بعضهم بى ن القصور الناتج عن الأفق المحدود ، عند ترجمة هذا المفهوم إلى سلوك سياسي اجتماعي يمارسه أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم اليومي مع بعضهم البعض ، وتنبع خطورة هذا المفهوم من استخداماته الراهنة كغطاء تبريري لدعاوى الديمقراطية الغربية الزا ئفة ، حيث كثيرا ما يعني هذا المفهوم ، في إطار هذا السياق ، مجرد تمتع الجماهير ببعض الحقوق السياسية التي تكون في أغلب الأحيان بشكل نظري لا يفسح المجال فعليا وعمليا بممارسة تلك الحقوق ، لاسيما وأن تلك الحقوق لا تمس أصلا جوهر النظام السياسي القائم .

لقد كان موضوع تأثير المواطن على عملية صنع القرار ، علىا لمستو ى المحلي ومستويا لدولة والمستو ى القومي ، محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن مفهوم المشاركة السياسية ، وخاصة في صورتها الشرعية الاعتيادية أو الاتفاقية ، رغم أن هذا المفهوم قد ينطوي على معنى آخر غير اعتيادي وغير تقليدي ، ومن هذه التعريفات :

ـ تعريف "سيدني فيربا " و " نورمان ني " و " جاي أون كيم " ، الذي ورد في مؤلفهم: (المشاركة والمساواة السياسية) ، حيث ذهبوا إلى أنهم يريدون بالمشاركة السياسية ، تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون ، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم ، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها ، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية .

تعريف " هر برت ماكلوسي " ، الذي يصف المشاركة السياسية بأنها " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي " .

ـ أما "أرسطو " ، فقد استهل كتابه (السياسة) بالقول :" لما كانت الدولة ، كل دولة ، نوعا من المشاركة ، وكانت كل مشاركة تتم للوصول إلى نفع وخير ـ إذ المفروض أن الخير هو نهاية كل عمل – فإن من الواضح أنه بالنظر لكون الخير هدف جميع المشاركات ، فإن الخير الأسمى ، في أرفع رتبه ، هو هدف تلك المشاركة السامية التي تضم كل ما عداها ، أو بكلمة أصح ، الدولة أو المشاركة السياسية " .

ـ تعريف " هنتنجتون " و " ويلسون " ، الذي يقول : إن المشاركة السياسية تعني ذلك

النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي ، معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية .

إذن فإن مفهوم المشاركة السياسية في الفكر الديمقراطي التقليدي ، لا يطمح لأكثر من المشاركة ، والمشاركة في فعل شيء ، تعني من جملة ما تعنيه ، أن الفاعل ليس أساسيا عند قيامه بالمشاركة في فعل ذلك الشيء ، لأن الدوافع ذاتها التي تحفزه للمشاركة في الفعل السياسي ، سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، قد أصبح مشكوك في دقة إيصالها إياه للهدف الذي يبغي الوصول إليه ، يؤكد ذلك أنه على الرغم من الحقيقة التي مؤداها أن المشاركة السياسية حق للمواطن في المجتمع الديمقراطي التقليدي ، إلا أن النسبة الحقيقية للمشاركة تختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لأخر ى ، وقد بدأت تتناقص بشكل ملحوظ .

للقول : أن ثمة فئات ثلاث يمكن تمييزهم – وهم Milbrath " هذا ما دعى " ميلبراث · يمثلون مواقف ثلاث – بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهم:

أ- اللامبالون : وهم أولئك الذين لا يشاركون ، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

ب- ب - المتفرجون : وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية .

ت- ج- المنازلون : وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة .

ث- ويرى أن الشريحة الثانية يشكل أفرادها أغلبية المواطنين ، أما الشريحة الثالثة فتمثل

ج- النسبة الأقل .

ح- أما " فيبرا " وزميليه ، فيرون أن الأفراد يمكن تصنيفهم ، وفقا لدرجة المشاركة ، إلى : ·

خ- أفراد يقومون بدور كامل في الحياة السياسية ، ثم هؤلاء غير المبالين من المواطنين الذين

د- لا يشاركون ولا يهتمون بالمسائل العامة .

ذ- هنا يبرز سؤال مهم وهو : لماذا يشارك الناس سياسيا ؟ ومن جهة أخرى ، لماذا

ر- يصبح بعض الناس غير مبالين سياسيا ؟ ، وقد أثار هذان السؤالان اللذان على طرفي

ز- نقيض اهتمام علماء الاجتماع السياسي ، فنجد العالم " هارولد لازويل " ، يرى أن

س-المشاركة السياسية تحقق قدرا من الإشباعات السو سيولوجية ، وتحقق القوة والثروة والرفاهية

ش-، كما تشبع العاطفة ، وتحقق الاستقامة والاحترام ، أما " لين " ، فقد ناقش عددا من

ص- الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية ، التي يمكن أن تشبعها المشاركة في الحياة
ض- السياسية ، وتتضمن الحاجات الاقتصادية ، والماد ية ، والصداقة ، والعاطفة ، والتخفيف
ط- من حدة التوترات النفسية الداخلية ، والحاجة إلىف هم العالم ، وا شباع الحاجة لممارسة القوة
ظ- .(على الآخرين ، ثم الدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها(١
ع- فالمشاركة السياسية بمعناها الواسع ، من وجهة نظر علم السياسة ، تتصل بإعطاء
غ- الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين ، العاقلين ، في الاشتراك بصورة
ف- منظ مة ،ف ي صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات
ق- ، وتكون ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإكراه ، أي
ك- أن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي .

إلا أن الدارس للديمقراطية الغربية التقليدية ، وما تقدمه على أرض الواقع من حيث الممارسة السلوكية لأفراد المجتمع في مجال المشاركة السياسية ، يجد – دون عناء – أن تلك الديقمراطية لا توجد إلا في أفكار منظريها ، أما من حيث الواقع فقد تم تز ييف الحقائق والحقوق ، بحيث أصبحت مسألة المشاركة السياسية لغرض استكمال الصورة الديمقراطية التي رسموها فقط ، أما المواطن فإن دوره ينتهي في تلك المشاركة عند صندوق الاقتراع ، ويكون ذلك أيضا فقط بنعم أو لا ، دون أن يقول ، لماذا نعم ولماذا لا ، لهذا فإن عزوف المواطنين عن ممارسة هذا الحق ، هو النتيجة المحتومة ، كما أنه الدليل على ما نذهب إليه ، حيث أصبحت المشاركة السياسية ، في اغلب المجتمعات والبلدان الغربية ، وكذلك البلدان التي تطبق الديمقراطية التقليدية الغربية ، لا يصل إلى نصف المستهدف من تلك العمليات ، فأصبح المواطنون ، بعد أن عرفوا حقيقة ما يجري ، غير مبالين لما يدور حولهم من مسائل سياسية ، وبدأ بالمقابل ظهور ما يسمى السلوك السياسي العنيف ، وهو السلوك الذي يعبر عن المعارضة السياسية أو العداء للنظام السياسي ، والذي يتدرج من المعارضة الكلامية وانتقاد النظام السياسي القائم ، إلى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامة ، والاضرابات والمظاهرات والاعتصامات ، وهو ما يسمى بالعصيان المدني ، إلى التخريب وعمليات الاغتيال السياسي .

أما معنى المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع ، فهي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية ، بقصد تحقيق أهداف التنمية

الاجتماعية والاقتصادية ، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف وتحقيقها ، والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لذلك ، على أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي ، الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم .

و بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بدأ كت اب الفكر السياسي يشككون في حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية ، وفي إمكانية تطبيقها في ظروف العصر الحديث ، ويرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية لتتماشى مع ظروف الحياة في

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: البيروقراطية

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : bureaucracy

التنمية السياسية :

أ صبح هناك اهتماما متزايدا بمسألة التنمية بصفة عامة ، والتنمية السياسية بصفة خاصة ، لدى العلماء والمفكرين والمتخصصين ، وكذلك لدى مؤسسات الدول ، ذات العلاقة بالموضوع ، فأقترن موضوع التنمية بالتحديث على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالتنمية هي عملية تسريع النمو في المجتمع ، وهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ، حيث أن التنمية بجوانبها المختلفة ، يجب أن تكون موجهة لخدمة الفرد في إطار المجتمع الذي يعيش فيه ، وقد إلى أن التنمية الاجتماعية ، لا بد أن تكون بالإنسان Hophouse " أشار " هوبهاوس ولأجل الإنسان أولا وأ ى خرا .

ويشير تعريف الأمم المتحدة لمفهوم التنمية الاجتماعية ، بأنها مجموعة العمليات والطرق التي يمكن بها توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة ، من أجل تحسين مستو ى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في المجتمعات المحلية ، وا خراجها من عزلتها والاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدرو،ى عر فّها الدكتور بدوي ، بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصي حد ممكن ، لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي .

في الدراسات والأبحاث السياسية ، Development إن استخدام مصطلح تنمية والاقتصادية والاجتماعية ، يعد حديثا نسبيا ، حيث لم يتم ذلك إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ومر د ذلك – في اعتقادنا – إلى سببين رئيسيين وهما :أ ولا ، عملية الاستقلال والتحرر من الاستعمار والتبعية التي عمت كثير من الدول على فترات زمنية متتالية ومتقاربة ، وبدء سلطات تلك الدول بعملية البناء والتعمير والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، من أجل تحسين أوضاع مجتمعاتها ، وتطوير مواردها البشرية والاقتصادية ، وأيضا ت طوير مؤسساتها ومستو ى حياة أفرادها ، أما السبب الثاني ، فيرجع إلى النهضة العلمية وتطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وبروز علم

الاجتماع السياسي ، الذي تصدى لهذا المصطلح وغيره من المصطلحات التي تخدم مجالات وأهداف هذا العلم .

وتشير بعض الكتابات ، إلى أن التنمية هي معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي ، أي فصم روابط التبعية ، أما التنمية السياسية فتدل ، من بين عدة أمور ، على تحقيق التكامل القومي في إطار الدولة من خلال إذابة الفوارق الثقافية والمعرفية والإيديولوجية ، مع وجود نظام سياسي ذو فاعلية وشرعية ، قادر على أداء المهمات الأساسية للسلطة ،و فقا لردود أفعال المواطنين ، وا يمان الشعب بأن النظام أما موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية ، فتشير إلى أن مفهوم التنمية السياسية حديث الاستخدام ، حيث بدأ استخدامه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، في إطار البحث الأكاديمي الذي أقامته الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية ، والذي تركز حول قضايا التنمية القومية و التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة ، كما دار حول محددات التحديث السياسي والاجتماعي في دول العالم الثالث ، ويبدوا أن الدافع الذي حف ز العديد من المفكرين والباحثين الأوربيين والأمريكيين لدراسة هذه القضية ، تمثل في حرص حكومات الدول المتقدمة على تحقيق الاستقرار السياسي في العالم الثالث ، وذلك لضمان تحقق مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية في هذه البلدان وفي المناطق والأقاليم التي تحيط بها .

لقد أخذ العالمان " ألموند" و " كوليمان " المبادرة في إدراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية في معناها الأكثر كلاسيكية ، حيث أن المجتمع أو النظام السياسي ، مجموعة عناصر متبادلة أو مترابطة ، كل واحد من هذه العناصر يساهم ، بطريقة خاصة ، في تنظيم وسير المجموعة التي يعمل كجزء منها ، إن تحليل "ألموند " الوظيفي يعطي للتنمية السياسية إجمالا صورة متناسقة ومطمئنة ، مشبها إياها بالتحول البطيء والمتصل المؤثر في كل المجتمعات .

Aspects of (فيقدم في مؤلفه (مظاهر التنمية السياسية ، Pay " أما " باي عناصر لنمط جديد لمفهوم التنمية السياسية ، ونقطة ، Political Development الانطلاق في تحليله تندرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية ، فيلاحظ أن كل المجتمعات تشترك في تزامن أعراض الحداثة التي تؤدي إلى الثالوث التالي :

. (تعزيز المساواة ، تحسين الكفاءات السياسية ، والتمايز الهيكلي(١

على قدم المساواة في الحياة السياسية للمجتمع ، وأيضا سن القوانين العامة المساوية بين الجميع .

تحسين قدرات النظام السياسي : يتضمن تعزيز النشاط الحكومي وفاعليته وعقلانيته ، ٠ ويترجم ذلك بمجهود متواصل للتجديد والتكيف مع التحول بوسائل التعبئة المتنامية ، وكذل ك بث وا عادة استنتاج القيم الأساسية القادرة على ضمان استمرارية النظام السياسي .

التمايز الهيكلي : بمعني وجود الهياكل السياسية المختلفة ومنها : ٠

أ- ا لأنظمة البدائية ، التي ليس لها سو ى هياكل سياسية متقطعة ، يضعف تمييزها .

ب - ا لأنظمة التقليدية ، التي سبق و أن نالت درجة من التمايز الهيكلي .

ج- الأنظمة العصرية ، التي بها هياكل سياسية مختلفة ، أحزاب سياسية ، جماعات المصلحة ... الخ .

إلا أن المهم عند (باي) هو أن هذه الخصائص ليست سو ى سمات بسيطة لم تضف إلى التحليل إلا قليلا ، أما الأساس فيرتكز على تحديد كيف أن كل مجتمع قد جرب الحداثة ، وكيف كانت ردة فعله عند ظهورها وانتشارها .

ويرى "هنتنجتون " أن التنمية السياسية ، ينبغي أن تؤدي إلى ترشيد السلطة السياسية ، وتنوع الأبنية الرئيسية ، أي المؤسسات ، والمشاركة الشعبية ، والقدرة على تحقيق أكبر عدد من الأهداف ، أما " ألفرد ديامنت " فيصوغ تعريفا عاما للتنمية السياسية ، بوصفها تشير إلى العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة ، لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب ، نو أيطو ر نماذج جديدة للتنظيم .

إن التنمية السياسية تعني ما هو أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع وفي طرق المعيشة وفي النظم والنماذج السياسية ، كما تعني اكتساب مفاهيم جديدة ، إنها تعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة من مرحلة أقل تقدما إلى مرحلة أكثر تقدما ، كما تعني التنمية السياسية عند البعض ، التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية .

إن الإشكالية التي تواجهها دول ما يسمى بالعالم الثالث ، عند وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تنفيذ التنمية السياسية ، التي تخدم مجتمعاتها ، والانتقال بها من مرحلة التخلف والركود الاقتصادي والسياسي ، إلى الانفتاح على التطورات الحاصلة لدى المجتمعات المتقدمة ، لا تجد ما تستند عليه سوى النموذج الغربي لتقل ّده ، على أن ليس كل النماذج صالحة لكل المجتمعات ، فكما للمجتمع الغربي خصوصياته ، فإن للمجتمعات الأخرى خصوصياتها ، التي إن لم تراعى ، فإن النماذج المستوردة لا تكون ذات جدوى في جوانب عديدة منها .

إن التنمية السياسية تعني ما هو أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني تحقيق تغيير أساسي في المجتمع وفي طرق المعيشة وفي النظم والنماذج السياسية ، كما تعني اكتساب مفاهيم جديدة ، إنها تعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة من مرحلة أقل تقدما

كلية : الاداب

القسم او الفرع : الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: البيروقراطية

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : bureaucracy

... سابعا : البيروقراطية :

البيروقراطية هي تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفيا ، بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي ، حيث تصدر الأوامر الرسمية من
الأعلى إلى الأسفل ، كما يستخدم هذا المصطلح في توضيح وتحديد الأعمال والواجبات
والأنظمة التي يقوم بها ويشرف عليها ويضعها الموظفون الإداريون ، ويستخدمأ حيانا مصطلح بيروقراطي ليعني عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يؤديها الموظفون ،
ويذهب البعض إلى أن التنظيم البيروقراطي ينجم عن بناءات صناعية أو مؤسسات
اقتصاديةو ا إداريةك بر ى ، تصاحبها أثناء نموها وتطورها زيادة مستمرة في حجم طبقة (ذوي الياقات البيضاء) الموظفين ، مما يضاعف من سلطاتهم ومهابتهم في كل تنظيم إداري .
وتشير الحقائق التاريخية إلى أن كلمة (بيروقراطية) ألمانية الأصل ، لكنها ما لبثت أن انتقلت إلى اللغة الإنجليزية بفضل الاتصال الفكري الأوروبي ، وقد تناول " جون ظاهرة البيروقراطية في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" وذلك في Mill " ستيوارت ميل منتصف القرن التاسع عشر ، فأشار إلى أن البيروقراطية نوع من العمل تمارسه جماعة من الموظفين الإداريينا لمحتر يفن الذين يعملون مع الدولة ، و أن الأعمال الحكومية قد أصبحت من اختصاص حكام محتر فين ، حتى أنه اعتبر البيروقراطية إحدى مسببات شلل الحياة السياسية ، ثم طور فكرته حينما ميز بين نوعين من أساليب الحكم ، الأو ل نيابي ، والثاني بيروقراطي ، وأشار إلى أن النظام البيروقراطي يعمل على تجميع الخبرات وتنمية

المعرفةالمعرفة العلمية ، وصقل مهارات الأشخاص ، لكنه يتعرض للضعف بسبب الروتين وقتل روح المبادأة (١).
ل قد كان الاهتمام كبيرا بموضوع البيروقراطية منذ أواسط القرن التاسع عشر ، خاصة عندما تعقدت العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا ، وتقدمت العمليات الصناعية ، وأصبح من الضرورة بمكان أن يكون هناك نوع من أنواع التنظيم العقلي والمنطقي لغرض

شغل الوظائف حسب الكفاءة والاستحقاق ، والخبرة والقدرة ، وليس عن طريق الوراثة أو الوساطة ، لذلك فقد ذهب المتخصصون إلى أن النظام البيروقراطي قادر على قيادة وتنسيق العمليات الاقتصادية والسياسية على أكمل وجه ، خاصة في إطار التنظيمات الكبرى ، حيث عالج " موسكا " فكرة البيروقراطية عام ١٨٩٥ في كتابه (الطبقة الحاكمة)، إذ ذكر بأنها شيء جوهري يساعد على حكم الإمبراطوريات العظيمة ، أما ، العالم الإيطالي " روبرت ميشيل " فقد وضح في كتابه (الأحزاب السياسية) عام ١٩١١ فكرة إدخال النظام البيروقراطي في إدارة الأحزاب السياسية بعد أن كان محصورا في إدارة الدولة ، وقال أن البيروقراطية تظهر عندما تتعقد الأمور الإدارية في المؤسسات الكبيرة ، كالأحزاب السياسية ، خصوصا عندما تساعد النظم البيروقراطية في تقوية المراكز الوظيفية لهذه المؤسسات(١).

أما اشهر من اهتم بموضوع البيروقراطية ، فهو العالم الألماني " ماكس فيبر " ، الذي انبثق اهتمامه بذلك من خلال اهتمام علم الاجتماع لديه بقضية الضبط في إطار الاهتمام بمشكلة النظام ، ولاشك أن نظرية فيبر في البيروقراطية ، بكل ما انعكس فيها من العوامل الذاتية والموضوعية ، مثل تكوينه الأكاديمي ، والنظرية الإدارية الألمانية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر ، وتأثره بكتابات رو برت ميشيل ، فإنها تحتل مكانة خاصة في علم الاجتماع السياسي ، والبيروقراطية كما يتناولها فيبر ، ظاهرة معقدة ، حيث تشير إلى النظام الذي يهدف ، من وجهة نظر المشاركين فيه ، إلى تحقيق غاية لشخصية ، ومن ثم فهي تستند إلى أسلوب لتقسيم العمل يتضمن التخصص ، وهذا التقسيم يرتبط به تقسيم آخر للسلطة ينتظم بشكل تدريجي ، بحيث يتضمن عضوا مركزيا على قمته ، ومؤهلات فنية من جانب المشاركين فيه ، ويتحدد دور كل مشارك ويدرك أن الوظيفة التي يتصرف من خلالها بحكم السلطة الممنوحة لها وليس لتأثيره الشخصي ، ويقدم فيبر نموذجا مثاليا يعده النموذج البيروقراطي المثالي أو النقي ، و يرتكز على عدة مقومات أساسية وهي(١) :

١- الحقوق والواجبات مصاغة على شكل لوائح وقواعد محددة .

٢- تعيين الأفراد وترقيتهم يكونان على أساس مواهبهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وليس على أساس المكانات الموروثة ، أو المحاباة الشخصية .

-٣ ضمان احتفاظ الفرد بعمله ، إلا إذا ثبت عدم ملاءمته فنيا له .

-٤ ت نظيما للمكانات في وظائف تتدرج هرميا ، بحيث تكون كل وظيفة أدني تحت إشراف الوظيفة الأعلى .

-٥ ت قسيما للعمل بمقتضاه يكون كل موظف في التنظيم مسئولا عن نوع واحد محدد من العمل .

-٦ السلطة والحقوق والواجبات للوظيفة وليس لشاغل الوظيفة ، ومن يشغل وظيفة معينة فإنه إنما يكون ممثلا للتنظيم الرسمي .

-٧ رواتب محددة ومعروفة مقدما وفقا لدرجة الوظيفة في التنظيم الهرمي .

-٨ ينظر إلى النشاط الإداري كعمل يستغرق كل الوقت والجهد ، ولا ينشغل الموظف بعمل آخر يأخذ من وقاتلهذ ي ينبغي أن يكر س للعمل الرسمي .

-٩ سجلات محفوظة لكل عمل أو نشاط يقوم به التنظيم .

-١٠ عدم وجود مجاملات أو محاباة أو خواطر شخصية أو أية اعتبارات غير رسمية ، والجميع داخل التنظيم على قدم المساواة ، فلا تحيز ولا محاباة .

بعض المظاهر الايجابية والسلبية للنظام البيروقراطي :

.

أولاأولا : من أهم المظاهر الايجابية للبيروقراطية ، التقسيم الدقيق للعمل وفقا لتخطيط مدروس يقوم على التخصص ، حيث تكون الكفاءة والمقدرة والخبرة هي الأساس ، لا الوساطة والمحاباة ، كما أن الحصانة التي توفرها البيروقراطية للأفراد طالما يلتزمون بالقواعد ويثبتون جدارتهم بالعمل ، وضمان تدرجهم وارتقائهم فيه ، تجعلهم يتحمسون ويبدعون .

ثانيا : أما المظاهر السلبية فتتمثل في وجود فجوة لا يمكن تجاهلها بين البيروقراطية المثالية والتطبيق الفعلي لها ، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى عدم فاعلية قنوات الاتصال والاعتماد على التقارير ، والتعقيد في صياغة اللوائح ، بحيث لا يستطيع المواطن العادي فهم تلك اللوائح المتعلقة بمصالحه وبحقوقه وواجباته .

ثامنا : الصراع :

ى عد الصراع ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم ، حيث ير ى البعض أنها سمة ملازمة

للمجتمعات البشرية ، ولا يمكن تصور وجود جماعة بشرية دون وجود صراع ، فظاهرة الصراع ظاهرة قديمة في التاريخ الإنساني ، وهي ملازمة له ، لذلك فإن الصراع هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، وهو موقف تنافسي يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الآخر ، فتنقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه ، ويأخذ الصراع شكل الهجوم والدفاع عندما يتعلق الأمر بالصراع الاجتماعي الذي يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة ، أو الإضرار بها أو بممتلكاتها أو بثقافتها أو بأي شيء يتعلق بها(١).

فهذا التلازم التاريخي بين ظاهرة الصراع والمجتمعات البشرية ، يجعلنا ندرك بأن تلك المجتمعات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن ظاهرة الصراع ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتغيرها وتطورها ، والاهتمام بموضوع الصراع ومكانته بالنسبة للجماعة إنما يتعلق بالدور الذي يلعبه الصراع بعملية التغير الاجتماعي ، لذلك فقد اختلف العلماء في تفسيرهم لهذه الظاهرة ، فذهب بعضهم إلى نأ وجود الصراع داخل الجماعة إنما يعبر عن حالة مرضى ة

يجب

كلية : الاداب

القسم او الفرع :الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية:الدولة وخصائصها

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية : state and its properties

.. مقدمة :

و ا نِ كان هناك بعض الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة ، إلا أن ذلك الاهتمام بها على أنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع ، لم يظهر جليا إلا في عصر النهضة وعصر التنوير ، عندما بدأ العقل الإنساني يتحرر من هيمنة النظام الديني الكنسي ، وأصبح يمارس المعرفة بشكل علمي موضوعي ، حينها بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع ، فكانت مهاجمة "مكيافللي" للسلطة الدينية التي يرى في وجودها في قلب إيطاليا (عقبة كأداء في طريق وحدتها السياسية) ، وقد كان " قيصر" في حينها يعمل على إقامة دولة سياسية قوية ، رأى فيها "مكيافللي" نواة يمكن لإيطاليا الالتفاف حولها ، كما سار أيضا على نفس الدرب أصحاب نظرية العقد الاجتماعي .

والدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أيةم نظمة أخر ى ، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات ، ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع(١ ، ومنذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية ، أو كنظام اقتصادي ،و ا إداري ، لا يزال يأخذ الكثير من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع بصفة عامة ، وعلماء الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، وكذلك علماء السياسة و الاقتصاد والقانون والإدارة وغيرهم ، ويعكس ذلك مدى الأهمية القصوى التي توليها المجتمعات للدولة كنظام سياسي قانوني شمولي ، يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسئوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، التي تهم المواطنين في إطار الدولة .

تعريف الدولة :

رغم الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لموضوع الدولة ، إلا أن تعريفاتهم للدولة اختلفت وتعددت تبعا لطبيعة تلك الاهتمامات ،

لذلك. لذلك فقد طرح علماء القانون ، و الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد ، وغيرهم ، الكثير من التعريفات للدولة ، سنشير إلى بعضها ، إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الدولة وعدة مفاهيم أخرى ، مثل المجتمع ، والسلطة ، والقوة ، والنفوذ ، والسيادة ، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج عند تفسيرها إلى توضيح معانيها بشكل يبين الفروقات الجوهرية التي تميز كل منها ، وقد أدى هذا الارتباط في تفسير هذه المفاهيم بتفسير مفهوم الدولة ، إلى صعوبة وضع تعريف محدد لها ، ومن هذه التعريفات :

الدولة عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم : Duguit " - تعريف " ديجي طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، بذلك فإن " ديجي " يطلق اسم الدولة على كل تنظيم للجماعة السياسية ، القديم منها والحديث ، المتأخر والمتحضر ، أي أن كل مجتمع سياسي مهما كانت صورته يسمى دولة .

الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام ، هي : Garner " - تعريف " جارنر مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا ، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض ، ويكونون مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية ، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة .

تعد الدولة تنظيم أعم و أشمل من الحكومة ، : R.Maciver " - تعريف " رو برت ماكيفر ولها دستورها وقوانينها ، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها ، كما أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية ، وجزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد ، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين ، وليست مرادفة للحكومة(١).

تعد الدولة تنظيما عقليا ، يوفر القيادة الرشيدة : M.Weber " - تعريف " ماكس فيبر التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها ، كما يعرفها بأنها: مشروع سياسي ذو

.

طابعطابع مؤسساتي ، تطالب قيادته الإدارية بالنجاح ، وفي تطبيقها للأنظمة ، باحتكار

.(الإكراه أو القهر البدني المشروع ، ذو الصفة الشرعية(١

ـ أما التعريف الذي نلاحظ شبه اتفاق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية والدارسين لموضوع الدولةف ه، و الذي يعر ف الدولة ، بأنها مجموعة من الأفراد ، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة .

أركان الدولة :

إننا نلاحظ من التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية ، بأن الدولة تستند إلـأ سس ثلاث لابد من تو افرها ، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضا كلمة شعب ، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونون مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما ، ويكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد ، وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية .

على إننا نؤكد بداية ، بأن هذه العناصر الأساسية ، وهي الشعب والإقليم والسلطة ، عندما تكتمل لتكو ن ذلك الكيان المسمى الدولة ، فإن مفهوم الدولة بعد ذلك يكون أكبر و أشمل من تلك العناصر ، فيكون ولاء وانتماء الأفراد لها بشكل يسمو ويعلو بقدر سمو وعلو مفهوم الدولة على المستوى العقلي ، و ليس فقط بالنظر إليها على إنها مجموعة من القواعد القانونية الملزمة للأفراد .

أولا : مجموعة الأفراد (الشعب) :

العنصر الأساس الأول في بناء الدولة هو وجود مجموعة من الأفراد ، ويطلق عليهم وهم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة ، ولكي ، Population (كلمة (شعب تستطيع تلك المجموعة أن تتعايش معا ، فيجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك ، و تلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة ، كالتجاور، والتشابه في التقاليد ، والاشتراك في الطموحات ، ووحدة الأصل ، والدين ، واللغة ،و ا نِ كان لا يشترط بالضرورة توافر هذه العوامل

مجتمعة(مجتمعة(١)، وقد ركز رواد نظرية العقد الاجتماعي على أن بناء الدولة يؤسس أصلا على وجود مجموعة من الناس أو الجماعات التي يوجد بينها تنظيم اجتماعي معين ، يستند إلى الشرعية القانونية ، ووجود التزام متبادل بين الحكام والمحكومين ، في حين أن ذلك لا يتم

إلا في إطار الرغبة المشتركة بين أفراد الجماعات في التعايش سويا بالشكل الذي يجعلهم يشعرون بالانتماء للدولة .

و ا ذا كانت الرغبة المشتركة في التعايش عند السكان ، من أجل حمايتهم ونيل حقوقهم وا شباع حاجاتهم المختلفة ، تعد عاملا مهم ا لقيام الدولة ، فإن العوامل الأخرى ليست بالضرورة أن تتواجد مجتمعة ، فليس من الضروري أن يتكون السكان من قومية واحدة ، فهناك الكثير من الدول الحديثة التي تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها ، مثل ألمانيا ، وأمريكا ، والهند ،ا و يران ، والعراق ، وبريطانيا ، وغيرها ، التي تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية ، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الدين واللغة ، كما أنه لا يشترط عدد معين من الأفراد ، فحجم السكان قد يزيد أو ينقص حسب الظروف المتاحة لكل دولة ، تأسيسا على المعطيات التي ذكرناها ، فقد يكون حجم السكان بالآلاف ، كما في إام ر ة موناكو ، أو في بعض دول الخليج العربي ، وقد يكون بالملايين ، كما في ليبيا ، ومصر ، وقد يصل إلى المليار أو أكثر ، كما في الهند ، والصين ، لكن إذا نظرنا من الناحية القانونية ، فإن الدول متساوية رغم اختلاف عدد سكانها ، أما من ناحية التأثير السياسي والاقتصادي ، وفاعلية المجتمع ، وتقدم ورفاهية أفراده ، فإن حجم السكان ، خاصة في الدول الحديثة، له تأثير ملحوظ ، و يعد من أهم مميزاتها وخصائصها التي تميزها عن دولة المدينة التي سادت إبان الحضارة اليونانية القديمة .

نظرا لهذه المعطيات ، فقد حدث تداخل بين مفاهيم الأمة ، والشعب ، والسكان ، كما استخدمها البعض كمرادف لمعنى الدولة ، وأصبحت بشكلها العام تعطي مدلولا واحدا ، إلا

. أن الدارس المتخصص يجب أن يفرق بين استخداماتها ، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية ، مثل وحدة الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أي الثقافة المشتركة ، كما يربط بينهم تاريخ وتراث اجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد ، أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة ، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية ى، ع و ر ف القانون الدولي الخاص بالجنسية هذه العلاقة ، بأنها الرابطة القانونية بين الفرد والدولة ،

كما أننا عادة ما نطلق كلمة شعب على كل أفراد المجتمع الذين تتكون منهم الدولة ، أما من الناحية السياسية ، فإن كلمة شعب تعني كل أولئك الذين هم خارج السلطة وليست لديهم القوة ، أي عامة الشعب .

لذا فإن ليست كل أمة دولة ، وليست كل دولة أمة ، فالأمة العربية التي لها خصائص وسمات مشتركة ، مثل اللغة ، والدين ، والتاريخ ، والأصل ، وما إلى ذلك من الخصائص والسمات التي تجعلها أمة واحدة ، فإنها تتكون من عدد من الدول يصل إلى ٢٢) دولة .)

إذن فإن ما يميز الأمة عن الشعب هو بروز الجانب الاجتماعي الذي يكمن في وجود المصالح والروابط بين أفراد الجماعة ، او نه لا يشترط لقيام الأمة توافر الظاهرة السياسية ، أي الخضوع لسلطة سياسية ، فقد تقوم الأمة دون أن ينشأ عنها دولة ، وعليه فإن مفهوم الشعب ومفهوم الأمة ،و ا نِ عنى كل منهما وجود جماعة معينة تقطن على سبيل الدوام والاستقرار رقعة إقليمية محددة ، فإن ما يميز مفهوم الشعب هو توافر الظاهرة السياسية ، أي خضوع أفراد هذه الجماعة لنظام سياسي معين ،و ا نِ ما يميز مفهوم الأمة هو توافر الظاهرة الاجتماعية ،أ ي وجود الرغبة لدى أفرادها في العيش معا ، تلك الرغبة القائمة على روابط مادية أو روحية(١).

كذلك نجد أن البعض يستخدم كلمة السكان كمرادف لكلمة شعب ، أي استعمالها لإعطاء نفس المدلول ، لذا يشار إلى أن السكان أو الشعب مقوم أساسي لقيام الدولة ، إلا .

أنأن البعض يلاحظ أن مصطلح السكان أوسع في مضمونه من مصطلح الشعب ، إذ أن السكان يشملون المواطنين والأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة ، في حين ينصرف مصطلح الشعب إلى رعايا الدولة أو مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها(١).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحات الأمة ، والشعب ، والسكان ، وأيضا الدولة، بنفس المعنى أو المضمون ، من الناحية الشكلية والمفهوماتية ، كثيرا ما يؤدي إلى الالتباس والخلط والغموض ، حيث يعد تحديد المفاهيم بدقة ووضوح من أهم شروط الوصول إلى الرأي العلمي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض الفروض العلمية لغرض

الوصول إلى القوانين والنظريات العلمية .

إ ن الكثير من الكت اب يحاولون الابتعاد عن الخلط الناجم عن استخدام المصطلحات المشار إليها ، فيستخدمون مصطلح المواطنين ، الذي يعده بعضهم أسلم المفاهيم التي يمكن أن تعبر عن العنصر الإنساني في الدولة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مفهوم المواطنين يعني عند عدد من هؤلاء الكت ّاب ، مواطنين الدولة ورعاياها ، في حين يعني عند آخرين ، فقط الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة ، ويتمتعون فوق ذلك بكل الحقو ق السياسية ، أما الرعايا ، فهم أولئك الذين يحملون جنسية الدولة ، لكنهم لا يتمتعون بمباشرة الحقوق السياسية .

و مفهوم المواطنين يعطي بعدا سياسيا كبير ا ، حيث أنه يعب ّر عن مدى عمق العلاقة بين الأفراد ووطنهم ت،ل ك العلاقة التي ى طلق عليها المواط نة ، الناتجة عن علاقة الانتماء المادي والمعنوي للوطن ، بكامل نظمه السياسية والاجتماعية ، والتي تجعل الفرد مستعدا للتضحية من أجله بكل شيء .

والفرد عندما ينتمي إلى الوطن أو الدولة يطلق عليه صفة مواطن ، وعندما ينتمي إلى المجتمع ينعت بأنه فردا ، وعندما ينتمي إلى الإنسانية يسمى إنسانا .

ثانيا : الإقليم :

.

يعديعد الإقليم أحد العناصر الثلاثة المهمة ، في تكوين الدولة ، إذ أنه لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الأفراد لقيام دولة ، حت ى وا نِ توافر ت لها الخصائص المميزة التي سبق و أن أشرنا إليها ، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ، ويمارسون نشاطاتهم فوقها بشكل دائم ، كي يمكن قيام الدولة ،و هذا ما ى طلق عليه إقليم الدولة ، ووجوده شرط ضروري لقيامها ، حيث أنه يمثل النطاق الأرضي ، والحيز المائي ، والمجال الجوي أو الهوائي ، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها ، وتفرض في إطاره نظمها وقوانينها ، وبذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك سلطتين ذات سيادة على إقليم واحد .

ويمكن هنا الإشارة إلى أهم عناصر الإقليم وهي :

- الإقليم الأرضي : كما أنه ليس هناك تحديد من حيث العدد للإفراد الذين يكونون الدولة ، كذلك ليس هناك تحديد لمساحة الإقليم الذي تقام عليه الدولة ، فقد يكون إقليما واسعا مترامي الأطراف ، وقد يكون إقليما ضيقا محدود المساحة ، وذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية ، إلا أنه يؤثر في كيانها من الناحية السياسية ، حيث أن المساحة الأرضية الضئيلة لإقليم الدولة سيؤدي يقينا إلى تضاؤل أهمية هذه الدولة وضعف مكانتها في العالم ، وبالمقابل فكلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة ، كلما كان ذلك عاملا مساعدا على تزايد قوة الدولة .

إلا أن الأمر المهم الذي يجب معرفته ، أن العصر الحاضر لا يعطي كثير الاهتمام للدولة المفردة مهما كانت قو تها الاقتصادية والسياسية ، ومهما كان عدد سكانها أو مساحة أراضيها ، بقدر ما يهتم بضرورة انضمام أي دولة إلى فضاءات اقتصادية وسياسية ، تملك من خلالها القوة والاحترام وا مكانية المزيد من التقدم .

فالإقليم الأرضي يقصد به المساحة الأرضية التي تبسط عليها الدولة سلطتها ، ويتضمن ذلك سطح الأرض وما عليه من سهول ووديان وهضاب وجبال ، وكل ما ينتج عن ذلك من ثروات ، كذلك باطن الأرض و ما به من ثروات معدنية مختلفة ، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون إقليم الدولة الأرضي متصلا في أجزاءه ، إذ قد يكون منفصل الأجزاء حسب ظروف كل دولة ، حيث تتكون بعض الدول من مجموعة من

الجزرالجزر ، ويكون لإقليم كل دولة حدود تفصله عن إقليم الدول المجاورة له ، وتبين حدود سيادة الدولة صاحبة الإقليم ، وقد تكون هذه الحدود طبيعة كالجبال أو البحار أو الأنهار ، كما أنها قد تكون غير طبيعة ، و هي التي تلجأ إليها الدول التي لا تفصل بين أقاليمها حدود طبيعة ،و تثب ّت الحدود في هذه الحالة بين أقاليم الدول ، إما بوضع علامات خاصة ، مثل الأعمدة أو الأبنية أو الأسلاك الشائكة أو أجسام عائمة في الماء ، وا ما أن تكون حسابية ، كخطوط الطول أو العرض ، على أن يتم تثبيت ذلك في اتفاقية يتم التوقيع عليها بين سلطة الإقليم والإقليم الذي يشترك معه في تلك الحدود.

- الإقليم المائي : ويشمل كل المسطحات المائية المرتبطة بالإقليم الأرضي ، وهي إما أن تكون داخل إطار الإقليم كالأنهار والبحيرات وكذلك البحار الداخلية ،و ا ما أن تكون ملامسة لحدود هذا الإقليم كالبحار والمحيطات والخلجان ، ويطلق عليها البحر الإقليمي،

وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية ، ويكفل لها القانون الحق في الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة ، وتأمينها من كل خطر ، كما يحدد القانون المسافة التي تدخل ضمن إطار إقليم الدولة ، وتقاس تلك المسافة بالميل البحري .

- الإقليم الجوي : يشتمل الإقليم الجوي على طبقات الهواء أو الجو التي تعلو إقليم الدولة الأرضي والبحري ، حيث يحق لكل دولة أن تمارس سلطاتها على ما يقع فوق إقليمها من طبقات الجو ، وتنظيم المرور فيها ، وفقا لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها ، ووفق ما يمليه تبادل المصالح ، بناء على اتفاقيات تبرم بين الدولة وغيرها من الدول الراغبة في استعمال تلك الأجواء ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفضاء الجوي في مداياته البعيدة ، لم يعد الآن حكرا على دولة دون غيرها ، خاصة بعد أن تقدم العلم ، وساعدت التكنولوجية الحديثة على غزو الفضاء بأقمار صناعية لا حصر لها لأغراض متعددة ، غير أن الاستفادة لا تتم في هذا المجال إلا للدول الصناعية الكبرى القادرة على ذلك .

ثالثا : السلطة السياسية : يقضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم ، وجود سلطة سياسية ، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة ، والعمل على تحقيق

الأهدافوالقانون والسياسة وغيرهم ، وقد عرفنا عندما تحدثنا عن أركان الدولة المكونة من مجموع الأفراد ، والإقليم ، والسلطة المنظمة ،ب أنه عندما تتو افر هذه المقومات يتأسس كيان الدولة ، إلا أننا نلاحظ اختلافات مهمة بين ما أورده المتخصصون في هذا المجال فيما يخص أصل نشأة الدولة ، وهنا يبرز توضيح اتجاهين رئيسيين لكل منهما مبرراته ، حيث يذهب الاتجاه الأول إلى الحديث عن نشأة السلطة السياسية الحاكمة ، و يعد ذلك أساس نشأة الدولة ، في حين نجد أن الاتجاه الثاني لا يهتم بموضوع الهيئة الحاكمة ، لأنه يرى فيه موضوعا مستقلا ليس له علاقة مباشرة بنشأة الدولة ، ويحدد صور أخرى لنشأتها .

أما توجهنا في هذا الكتاب ، فهو الأخذ بالاتجاهين المذكورين ، لاعتقادنا بأنهما وجهين لعمله واحدة ، فهما مكملين لبعضهما من حيث الرؤية العلمية ، ومن حيث التطور التاريخي لنشأة الدولة وأشكالها المختلفة ، فقد تطور مفهوم الدولة من أنها تعني الحكومة ، أو النظام القائم ، أو الأسرة الحاكمة ، حيث كان يشار إلى ذلك بالقول : الدولة الأموية ،

الدولة العباسية ، الدولة الفاطمية ، دولة الأغالبة ، دولة الروم ، وما إلى ذلك من شواهد يذكرها لنا التاريخ ، إلى أن أصبح مفهوم الدولة يعني ، أنها الجماعة السياسية التي وصلت إلى درجة من التنظيم الذيى جعل لها وجودا مستقلا عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها .

وس نتعر ض للاتجاهين اللذين أشرنا إليهما بشكل مختصر :

أولا : الاتجاه الأول في أصل نشأة الدولة : يأخذ هذا الاتجاه بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية ،و قد اعتمد على عدد من النظريات المفس ّرة لذلك ، وهي :

ـ ١ النظريات الثيوقراطية :

تقوم النظريات الثيوقراطية أو الدينية ، على أساس أن الدولة هي نظام إلهي ، خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها ،و ا نِ الحكام مصطفين من الله ، وبذلك فإن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين ، الذين يجب أن يكونوا خاضعين تماما رلإ ادة الحكام ، لذا نجد أن هذه النظريات است غلت لتوطيد سلطان الملوك والأباطرة ، من أجل تبرير سلطانهم

المستبدالمستبد ، الذي يكون فوق كل رقابة ، لأن أولئك الحكام محاسبون فقط أمام الله نظرا لسمو طبيعتهم على طبيعة البشر ، وبالتالي فلا يحق للمحكومين الخروج عن طوعهم أو محاسبتهم ،و ا نِ اتفقت النظريات الثيوقراطية في تأسيس سلطة الحكام على أساس ديني ، إلا أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على النحو التالي(١):

ـ نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم : تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم يكون من طبيعة إلهية ، فلم يكن فقط مختار من قبل الإله ، بل هو الإله نفسه ، لذلك فإن التاريخ يذكر لنا بأن المدنيات القديمة في مصر والصين والهند ، قد قامت على هذا الأساس ، حيث كان ينظر إلى الحكام من ملوك وب أطر ة على أنهم آلهة .

ـ نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي : تختلف هذه النظرية عن سابقتها بأن الحاكم ليس إله أو من طبيعة إلهية ، إنما هو بشر يصطفيه الله ويودعه السلطة ، عليه فإن الحاكم يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها ، دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره ، أو تكليفه ، فالإله هو الذي يختاره بشكل مباشر ،و بذلك وا نِ اختلفت هذه النظرية

مع سابقتها في طبيعة الحاكم ، فإن النظريتان تتفقان في إعطاء الحاكم سلطات مطلقة غير مقيدة ، على اعتبار أن البشر المحكومين لا يستطيعون التدخل فيما يصدر عن الحاكم .

لقد انتشرت هذه النظرية بظهور المسيحية ، نظرا إلى الحاجة لحماية الإمبراطور ، فأخذ بها رجال الكنيسة لتدعيم سلطة الإمبراطور والخضوع لولائه ، لأنه مختار من قبل الإله ويستمد سلطته منه ، وفي إرجاع سند السلطة إلى الله ، يقول القديس بولس : (إن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية ، ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة ، لأنه ليس إلا منفذا لإرادة الله ، ومن عصى الأمير أو الحاكم فيكون قد عصى الله) ، ولاقت هذه النظرية انتشارا في أوربا خلال القرن السابع عشر .

ـ نظرية الحق الإلهي غير المباشرة أو العناية الإلهية : ظهرت هذه النظرية نظرا لمقالات النظرية السابقة في تصور شخصية الحاكم ،و ا طلاق يده واستبداده في الحكم ، وتذهب

هذههذه النظرية إلى أن الحاكم لا يتم اختياره مباشرة من الإله ، وحتىوا ن كانت السلطة مصدرها الإله ، فإن الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم عن طريق إرشاده من قبل الإله لاختيار حاكم معين ، بذلك نلاحظ أنه على الرغم من تبني رجال الكنيسة للنظرية السابقة في بداية ظهور المسيحية ، لتدعيم سلطة الإمبراطور كما أسلفنا ، فقد دعوا إلى هذه النظرية (نظرية الحق الإلهي غير المباشر) في العصور المسيحية الوسطى للحد من سلطان واستبداد الأباطرة ، ورغبة في الحد من طغيانهم وتقييد سلطانهم .

:(ـ٢ النظرية الديمقراطية(١

تقوم النظريات الديمقراطية على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، وبذلك لا تكون السلطة الحاكمة مشروعة ، أي ليس هناك ما يبرر قيامها و يعطيها مشروعية الحكم ، إلا إذا كانت نتاج الإرادة الحرة للجماعات التي تحكمها ، و ترجع نشأة هذا الاتجاه التنظيري الديمقراطي إلى عهد فلاسفة اليونان في القرن الثالث قبل الميلاد ، كأساس للتجمع السياسي اليوناني ، إلا أن ازدهاره كان بقيام نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في المجتمع الأوربي مع بدايات القرن السابع عشر ، وانتشرت خلال القرن الثامن عشر ،

حيث برزت بصورة واضحة واحتلت مكانة خاصة في الفكر السياسي ، على يد عدد من المفكرين في أوروبا ، كان أبرزهم الإنجليزيان هو بز ولوك، والفرنسي روسو.

ـ نظريات العقد الاجتماعي : تقوم هذه النظريات علىف ر ضيتين هامتين هما : حالة الفطرة الأولى ، والعقد ، و العقد إما أن يكون عقدا سياسيا اجتماعيا يوضح نشأة المجتمع ، وا مِا أن يكون عقدا حكوميا ، أي الاتفاق المبرم بين الحاكمين والمحكومين ،

ويفترض أصحاب نظريات العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الأولى أو الحالة الطبيعية ، هي تلك الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع ، وأن المنظم الوحيد لحياة الناس في

هذههذه الفترة كان هو القانون الطبيعي ، الذي تنتجه طبيعة تلك الحياة ، وليس القوانين الوضعية ، وقد كان اغلب الكتاب يصف حالة الإنسان في هذا المجتمع بأنها كانت حالة وحشية .

أما الفرضية الثانية ، وهي العقد الاجتماعي ، فقد تعددت الآراء في هذا الموضوع، حيث عده بعضهم حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع ، فيما يرى آخرون بأنه عقدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين ،ك ما عد ه البعض أساسا صالحا لما يجب أن

تكون عليه العلاقة بين طرفي السلطة من حاكمين ومحكومين ، وتجدر الإشارة إلى أن النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون (هو بز ولوك وروسو)، اتفقت على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة العقد ، و أن الأفراد قد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانو ا يعيشونها إلى حياة الجماعة السياسية المنظمة بموجب العقد ، أما الاختلاف فقد جاء نتيجة لاختلاف التصورات الخاصة لكل نظرية بشأن حالة الفطرة السابقة على الاجتماع المنظم ، ومن هم أطراف العقد ، وما يمكن أن يترتب من نتائج على عملية العقد .

وسنعرض فيما يلي وجهة نظر كل واحد من المفكرين الثلاثة بشأن الأصل التعاقدي للدولة ، أي كيفية قيام الدولة على أساس العقد الاجتماعي ، وتفسير كل واحد منهم لذلك ، في إطار توجهاته الفكرية التي كان يؤ من بها :

أولا : نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز : إن تصور هوبز للفرد ، أنه ليس اجتماعيا كما زعم أرسطو ، بل أنه يعمل مدفوعا بمصلحته الخاصة المعبرة عن أنانيته ،

وبذلك فإن حياة الأفراد في حالة الفطرة ، كانت في إطار العنف والصراع بين الأفراد ، وفي جو من البؤس والشقاء ، والتعرض لمخاطر سيطرة القو ي على الضعيف ، ما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار وضياع الحرية ، نتيجة لحرب الكل ضد الكل ، فكان مقدار ما يتمتع به الفرد من حقوق مساو لما يملك من قوة ، لذلك فعندما أراد الأفراد الخروج من هذه الحياة الفوضوية ، والانتقال إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار ، اتفقوا على إبرام العقد الذي يمك ّنهم من العيش بسلام ، ويرى هوبز أن العقد قد تم بين الأفراد ، ولم يكن الحاكم طرفا فيه ، حيث اتفقوا فيما بينهم على العيش معا بسلام تحت سيطرة واحد منهم ،

يتوليتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة ، مقابل أن يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها .

و ا ذا ما حللنا ما ذهب إليه هوبز ، تحليلا موضوعيا ، نرى بأن الفكرة التي جاء بها لتفسير نشأة الدولة ، هي فكرة ليست ديمقراطية ، بل هي تعبر عن الديكتاتورية بشكل صريح ، حيث يرى هوبز ، أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد ، لأنه قبل وجود الدولة توجد الجماعة أو مجموعة الأفراد دون الحاكم ، أما بعد قيام الدولة ، فلن يكون هناك إلا الحاكم ، لأن الجماعة تنحل بمجرد قيام الدولة ، وقد أطلق على الحاكم صفة الإله البشري أو اللوفثان ، الذي يجب أن يكون قويا ،و ان يكون الوحيد الذي ت سمع أوامره وت طاع ، دون تدخل الأفراد المحكومين .

ثانيا : جون لوك : يتفق لوك مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي (الدولة) ، على وجود عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى الحياة الجماعية ، لكنه لا يرى أن حالة الفطرة هي حالة فوضى وحرب كما يدعي هوبز ، بل أن الحياة في هذه الحالة تجري على أصول القانون الطبيعي ا،ل ذي ى لُ ز م الأفراد ، بحكم كونهم أحرارا متساوين ، أن لا يعتدي أحدهم على الآخر في أي حق من حقوقه ، ويذهب إلى أنه توجد جماعة طبيعية بين الأفراد تسبق الجماعة السياسية ، تخضع لنواميس الطبيعة ولا تخضع لرئيس يحكمها ، إلا أن الأفراد رغبوا في التحول إلى حالة أفضل ، فأنشئوا الجماعة السياسية (الدولة) ، سالكين في ذلك طريق التعاقد فيما بينهم لإقامة سلطة تحكمهم وتقيم العدل بينهم ، أما الحاكم فيكون طرفا في العقد ، ويلتزم نحو الأفراد بالتزامات معينة ، كما أن

الأفراد لا يتنازلوا عن كل حقوقهم ،و ا نما عن القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوق الجميع ، وبذلك يتم التعاقد بين الطرفين بالرضاء و دون إجبار أو إكراه ، مدفوعين في ذلك بالرغبة في المحافظة على حياتهم والتمتع بحقوقهم .

ثالثا : جان جاك روسو : إن كان "روسو" قد أتفق مع "هوبز" و"لوك" في أن الأفراد ينتقلون من حياة حالة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة عن طريق التعاقد ، إلا أنه اختلف معهما في تصوره لطبيعة هذا التعاقد ، حيث حاول أن يأخذ موقفا وسطا بين أفكار

هوبز

كلية : اداب

القسم او الفرع :الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: اشكال ووظائف الدولة

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : types and functions of the state

. خصائص الدولة :

للدولة خاصيتين أساسيتين هما ، السيادة والشخصية القانونية :

أولا : السيادة :

تعني السيادة سلطان الدولة على الإقليم الذي تقوم عليه ، بكل ما يحويه من أشخاص وأموال ، يجعلها هذا السلطان تواجه الدول الأخرى ، وتعد كل دولة ، من الناحية النظرية ، ذات سيادة مساوية لأية دولة أخرى من وجهة نظر القانون الدولي ، بغض النظر عن حجم الدول من حيث عدد السكان والمساحة وما يتوفر لديها من ثروات ، ويعد ذلكأ ساسا للمساواة في إطار المنظمات الدولية ، وقد استخدمت السيادة كمصطلح في أورو با عند العديد من الكتاب بتعريفات مختلفة ، منها (السلطة العليا) ، كما أشار إليها فقهاء الرومان

باسم.. باسم (اكتمال السلطة في الدولة) ، أما استخدامها في السياسة بتسميتها الحالية (السيادة)، فقد كان على يد العالم "جان بودان" في كتاب الجمهورية الذي وضعه سنة ١٥٧٦ ، لذا فإن سيادة الدولة تعني السلطة العليا فيها ، وقد أشار الأستاذ "برجس" إلى أن السيادة هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التي يكو نها الرعايا داخل الدولة(١).

و ا ذا ما كانت السلطة السياسية إحدى الركائز الأساسية لقيام الدولة ، ا و ن من مميزاتها الأساسية اتصافها بالسيادة ، فإن البعض يشير إلى إبراز حقيقتين أساسيتين وهما (٢):

- عدم الخلط بين السلطة السياسية وممارستها ، فالسلطة السياسية أساسها الدولة ، وتكون هذه السلطة مجردة عن أشخاص الممارسين لها وهم الحكام ، فالدولة هي أساس السلطة ، أما الحكام فهم الأشخاص الذين لهم حق ممارسة السلطة دون أن يكون لأي منهم حق ذاتي في ذلك ، لهذا فإن السلطة تكون دائمة وليست عرضية رغم تداول الأشخاص على ممارستها .

- عدم الخلط بين السيادة والسلطة السياسية في الدولة ، فالسيادة ما هي إلا صفة من أوصاف السلطة السياسية ، وعليه فإن سلطة الدولة سلطة عليا ، فلا توجد سلطة أعلى

منها أو موازية لها ، فهي تسمو فوق الجميع وتفرض ذاتها ، إضافة إلى أن سلطة الدولة هي سلطة أصلية لا تستمد من سلطة أخرى .

و ا ذا كان فقهاء القانون ، وخاصة المنتمون إلى الفقه التقليدي ، يصفون سيادة الدولة بأنها مطلقة ، أي أن الدولة لا تخضع في تعاملها الداخلي أو الخارجي لأية قيود تحد من سيادتها إلا إرادتها ، فوصف السيادة بأنها مطلقة ، يؤدي إلى عدم احترام الدولة للقواعد القانونية ، والمبادئ الأخلاقية ، والحقوق الإنسانية ، في علاقاتها مع الأفراد داخل إطارها ، وكذلك علاقاتها مع الدول الأخرى ، لهذا فإن بعض المتخصصين المعاصرين ، يذهب إلى أن سيادة الدولة توصف بأنها مقيدة وليست مطلقة ، حيث أنها مقيدة باحترام الحقوق والحريات العامة وسيادة القانون في الداخل ، ومراعاة حقوق ومصالح الدول الأخرى ، والتقيد بالالتزامات والمعاهدات الدولية في الخارج .

: (مظاهر السيادة(١

للسيادة في الدولة ، باعتبارها السلطة العليا فيها ، مظاهر بارزة ، يمكن تقسيمها إلى قسمين ، لكل منهما وجهان مختلفان ، ويتعلق القسم الأول بالسيادة القانونية والسيادة السياسية ، أما الثاني فيتعلق بالسيادة الداخلية والسيادة الخارجية :

أ- السيادة القانونية : صاحب السيادة القانونية هو الشخص أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة ، أي سلطة إصدار الأوامر النهائية في الدولة ، بمعنى الجهة التي لها الحق في اتخاذ القرارات وا صدار القوانين ، في حين أن هناك جهاز أو أجهزة تختص بتنفيذ تلك القوانين ، والدستور في الدولة يحدد ذلك .

ب- السيادة السياسية : وتعني مجموعة القو ى التي تكفل تنفيذ القانون ، وهي الشعب حسب ما يجري في الدول التي تتبع الديمقراطية التقليدية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية ، في ظل النظام الجماهيري ، هي علاقة تطابق ، حيث أن السلطة للشعب والسيادة للشعب ، أي أن الشعب هو الذي يسن القوانين والتشريعات من خلال اتخاذ القرارات في مؤتمراته الشعبية ، والشعب هو الذي يكلف ، عن طريق التصعيد الحر المباشر ، الهيئات التي تختص بالتنفيذ ، وبذلك تكون السيادة واحدة ، حيث أن سيادة الشعب لا تتجزأ.

ج – السيادة الداخلية : وتعني أن سلطة الدولة على كل سكان إقليمها وكل الهيئات و

المنظمات التي ينشئونها ، سلطة عليا ، لا تعلو عليها ولا توازيها ولا تنافسها أية سلطة أخرى ، في تنظيم شئو ن إقليمها .

د – السيادة الخارجية : ويقصد بها عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية ، بمعني إنها تتمتع بالاستقلال التام عن أية تبعية ، أي أن الدول ذوات السيادة تكون متساوية أمام القانونالقانون الدولي والهيئات والمنظمات الدولية ، ويكو ن التعامل بين الدول على قدم المساواة من حيث التمتع بالحقوق والقيام بالالتزامات الدولية ،و ا ذا ما تمتعت الدولة بهذه السمات ، فإنها تكون دولة كاملة السيادة ، أما إذا فقدت سمة أو أكثر منها ، فإنها توصف بأنها دولة ناقصة السيادة ، مثل خضوعها لعلاقة تبعية مع دولة أخر ى ، كالدول المحمية أو الدول الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية .

خصائص السيادة : يمكن تلخيص خصائص السيادة فيما يلي :

١- السيادة مطلقة : أي أن سلطة الدولة هي العليا ، و لا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة سلطتها أعلى من سلطة الدولة ، على جميع المواطنين ، إلا أن هذه الخاصية الرئيسية للسيادة ، تكون محدودة بجملة من القوانين واحترام الحريات والحقوق الإنسانية ، كي لا يكون هناك استبداد أو جور في الداخل ، ولا تعدي على حقوق الدول الأخرى في الخارج .

٢- السيادة شاملة : أي أ ا نل سيادة تطب ّق على كل المواطنين في الدو لة ، ولاتكن هناك استثناءات إلا بحدود ما يكفله القانون أو العرف الدولي ، مثل تمتع السفارات والدبلوماسيين التابعين لدول أخرى ببعض الامتيازات .

٣- السيادة لا يتنازل عنها : لا تستطيع الدولة التنازل عن سيادتها ،و ا نها إن فعلت ذلك فإنما تقوم بهدم نفسها ،ف الدولة و السيادة متلازمتان ومتكاملتان ، إلا أن الدولة يمكن أن تتنازل لمن شاءت عن أي جزء من أراضيها ، أو يتنازل حاكم عن حكمه ، ورغم ذلك تظل الدولة قائمة وسيادتها تامة .

٤- دوام السيادة : السيادة تدوم بدوام الدولة وتنتهي بنهايتها ، بمعنى أنه إذا توقفت السيادة ، كان ذلك معناه انهيار الدولة ،و ا ذا اندثرت الدولة ، فإن ذلك يعني زوال السيادة .

٥- عدم تجزئة السيادة : و حيث أن السيادة مطلقة ، فلا يمكن تجزئتها ، فالدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة .

لمن تكون السيادة ؟ :

كماكما أشرنا فإن للدولة السلطة العليا على جميع رعاياها ، و كذلك على جميع المنظمات و المؤ سسات والهيئات المكونة في إطار الإقليم الذي تقوم عليه الدولة ، وبذلك فإن السيادة للدولة ، وقد نجد تداخلا واضحا في استخدام مصطلح السيادة ومصطلح السلطة السياسية في إطار الدولة بنفس المعنى ،و ا ذا كانت الدولة تقوم على وجود سلطة سياسية ذات سيادة ، فإن الإشكالية التي نواجهها هي لمن تكون هذه السيادة ؟، وبالتالي لمن تكون هذه السلطة السياسية ذات السيادة ؟.

إن إشكاليةك بر ى أخرى تواجهنا في هذا المجال ، وهي إشكالية العلاقة القائمة بين الفرد والدولة ، أي بين الموطن و السلطة ، من خلال تحديد من اخلمو ل بممارسة السلطة ، فإذا كان تأسيس السلطة يعني قيام الدولة صاحبة السلطة السياسية ، و أن الحاكم مجرد أداة في يد الدولة به تمارس سلطتها ، فإن الدولة هي صاحبة السلطة ومستقرها ، وحيث أالند ولة تعد شخص معنوي مجر د ،ا و نه لابد للسلطة من صاحب محدد يمارسها بصورة فعلية ، عند ذلك فإنه يجب تحديد صاحب السلطة الفعلي ، أي الأشخاص الذين يمارسون السلطة في الواقع .

لقد أثار هذا الموضوع الكثير من الجدل بين فقهاء القانون أكثر من أية فكرة قانونية أخرى ، ونتيجة لهذا الجدل والخلاف الفقهي حول تحديد صاحب السلطة السياسية أو السيادة من الناحية الفعلية ، فقد برزت نظريتان ، تنادي الأولى بأن السيادة للأمة ، في حين تنادي الثانية بسيادة الشعب ، حيث حاولت كل منها إسناد السلطة السياسية أو السيادة إلى صاحب معين ، والنظريتان هما : نظرية سيادة الأمة ، ونظرية سيادة الشعب .

أولا : نظرية سيادة الأمة :

تجدر الإشارة إلى أن ظهور هذه النظرية كان في فرنسا ، حيث تنسب نظرية سيادة الأمة إلى العالم "جان جاك روسو"(١)، الذي تناولها في مؤلفه الشهير (العقد الاجتماعي)

١) هناك من يعتقد أن هذه النظرية سابقة علي ما جاء به (روسو) ، حيث تناولها قبله العديد من) الكتاب الفرنسيين الذين جاءوا في العصور السابقة علي عصره .